

PROVISIONAL

A/42/PV.23
13 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والاربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرينالمعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)	السيد فلورين	: الرئيس
(الاردن)	السيد صلاح (نائب الرئيس)	: ضم
(الجمهورية الديمقراطية الالمانية)	السيد فلورين (الرئيس)	: ضم

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

خطاب السيد سانديفورد (بربادوس)

- القي كلمة كل من :

- السيد الدالسي (اليمن الديمقراطية)

- السيد كرافيتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

- السيد ساني باكو (النيجر)

- السيد باسولسي (بوركينافاسو)

خطاب الكوماندر ديزيري د. بوتيرسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

خطاب السيد ل. ارسكين سانديفورد ، رئيس وزراء بربادوس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا

الى خطاب رئيس وزراء بربادوس .

اصطحب السيد سانديفورد ، رئيس وزراء بربادوس ، الى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني أعظم سرور أن أرحب

برئيس وزراء بربادوس السيد ل. ارسكين سانديفورد ، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة .

السيد سانديفورد (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي

الرئيس ، باسم بربادوس حكومة وشعبا اثقدم اليكم باخلص التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والاربعين .

ونود أيضا أن نشني على سلفكم السيد همايون رشيد جودري ممثل جمهورية بنغلاديش ، لانجازته الرفيع والحاظق لمهام رئاسة الدورة الحادية والاربعين . أن نهجه ونجاحه تذكرة جاءت في وقتها المناسب بأن فعالية هذه المنظمة لا تكمن في الحجم المادي للدول الأعضاء فيها ، بل بالأحرى في نوعية مواطنيها وقدراتهم .

ولا يفوتنا الاعراب لكم ، سيدي الامين العام ، عن تقديرنا لقيادتكم الصامدة ، ببقائكم في منصبكم لتوجيه دفة الأمم المتحدة في هذه الفترة التي تشهد خطرا سياسيا وماليا لم يسبق له مثيل . ان مهمتكم ليست بالمهمة اليسيرة ، ولكن لنا كامل الثقة في التزامكم بسلامة التعددية وبقاء الأمم المتحدة .

واسمحو لي أن اغتنم هذه الفرصة لاشيد اشادة موجزة برجل دولة ، لو سارت الامور في مجراها الطبيعي لكان واقفا أمامكم هنا اليوم . ان العقيد ايروول بارو كان يؤمن ايمانا بلا حدود بهدف هذه المنظمة ، ويدرك ادراكا تاما اهميتها للدول الصغيرة .

لقد كانت موهبة ايروول بارو هي وعي شامل بالتاريخ انبثقت عنه بصيرة نفاذة . فخلال خمس سنوات من تقلده السلطة أرسى أساس استقلال بربادوس . لقد ترعرعت رؤيته في حلبة السياسة في بربادوس ، ولكنها لم تنحصر فيها . وقد أمضى حياته السياسية في النهوض بهدفين وحث الآخرين في الكاريبي على السعي الى تحقيقهما ، وهما هدفا الاعتماد على الذات ، وعدم الانحياز السياسي ، اللذان اعتبرهما هدفين ساميين في عالم تمزقه الصراعات الايديولوجية .

وقد أكدت وصيته لأبناء بربادوس بأن يكونوا "أصدقاء للجميع وغير تابعين لأحد" على الاقتناع بأن التاريخ المعاصر أعطى الدول الفتية البازغة في العالم دورا محددًا في العلاقات الدولية . واسمحوا لي أن أعرب عن عميق امتنان كل أبناء بربادوس لرمائل التعاطف التي تلقيناها من سائر أنحاء العالم بمناسبة وفاة رئيس الوزراء بارو . في أول تموز/يوليه من هذا العام خاطبت الجلسة العامة لاجتماع رؤساء حكومات مجتمع الكاريبي في كاستريز بسانت لوسيا ، واغتذمت الغرمة لأحدد المبادئ التي سترتكز عليها سياسة بربادوس الخارجية .

هذه المبادئ هي ، ببساطة ، ما يلي : الاعتراف بحق المساواة لجميع الدول في المجتمع الدولي ، ولاسيما حق الدول الصغيرة في ادارة علاقاتها دون التعرض للاكراه أو المضايقة من جانب الدول الاغنى والاقوى ؛ وصون وحماية الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية والامن الوطني ؛ ومتابعة استثمار الموارد الوطنية وخدمة المصالح الاقتصادية الوطنية وحمايتها وتنميتها ، ومقاومة التغلغل في ثقافتنا وأسلوب حياتنا من جانب الايديولوجيات الدخيلة التي لا تحترم الحقوق الأساسية والقيم الاخلاقية وسيادة القانون وضمان قدر أكبر من المساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ؛ والتعاون مع البلدان في المنطقة وخارجها في العمل من أجل السلم والعدالة ، ومن أجل نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي جديد ؛ ورفض جميع أشكال العنصرية والفصل العنصري والاستعمار والهيمنة والوصاية والامبريالية .

وبعد أن أعلنت هذه المبادئ ، أود أن أتفحص بضعة أسئلة كثيرا ما تثار حول سياسة الدول الجزرية الصغيرة . لماذا ينبغي لجزيرة صغيرة قليلة الموارد مثل بربادوس أن تتمتع بالسيادة الوطنية ؟ هل يمكن لمثل هذه الدولة الصغيرة بعد أن نالت استقلالها أن تساهم بأي شيء في المجتمع الدولي ؟ هل ستصبح هذه الدولة الصغيرة عبئا على الدول الكبيرة القوية ؟

وردي على السؤال الأول موجز وغني عن الايضاح : ان بربادوس ، وهي دويلة ، سعت الى تحقيق السيادة الوطنية لان أبناء بربادوس يرون ان السيادة الوطنية هي أبسط وأول شرط طبيعي لوجود شعب . ونحن نرى ان الاستقلال والسيادة الوطنية لا يحتاجان الى تبرير ، وانما الذي يحتاج الى تبرير هو التبعية والخضوع - سواء كان ذلك للاستعمار أو الامبريالية أو للهيمنة أو لأي نوع آخر من مدلولات تلك الاسماء الحديثة التي تطلق على أي نظام تتوقف فيه شروط وجود شعب على شروط وجود شعب آخر .

لذا ، فعندما نؤكد أنه لا يمكن لاحد أن يدير شؤوننا بأفضل مما نديرها نحن ، فاننا لا نعرب بذلك عن رأي فحسب ، بل نؤكد مبدأ فلسفيا مؤداه ان حرية تقرير المصير حق ميلاد لجميع الشعوب .

وسوف تحتفل بربادوس في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بالذكرى الحادية والعشرين لحصولها على استقلالها السيادي . وقد أكدت تجربتنا أثناء تلك السنوات الاحدى والعشرين أن ما آمن به أبناء بربادوس من حيث المبدأ قد ثبتت فعاليته عمليا .

وقد تمكنا بقليل من الموارد وبقدرة على العمل الشاق من تحويل ما كان اقتصادا فقيرا يعتمد على محصول واحد الى مركز مزدهر لنشاط اقتصادي متنوع يتيح لشعبنا تحسنا كبيرا في مستوى المعيشية .

وانشأنا نظاما سياسيا على أساس الديمقراطية الاجتماعية ، يطلق العنان لمواهب الافراد ومبادراتهم ، ويكفل الرعاية الصحية والتعليم والاسكان وفرص العمل بوصفها حقوقا أساسية لا نقاش فيها . وعلاوة على ذلك ، فقد أسبغ على هذا النظام طابع مؤسسي في اطار قانوني يضمن لجميع المواطنين حقوقهم وحررياتهم .

بيد أن مفهوم السيادة الوطنية يجب أن يذهب الى أبعد من حق المرء في ادارة شؤونه الداخلية . فممارسة السيادة الوطنية يجب أن تشمل توفر الحق والقدرة والارادة لبيد المرء علاقاته مع الدول الوطنية الاخرى بمنأى عن جميع أشكال القسر والكمبت والتدخل الخارجي . ولهذا يؤسفني أن لاحظ أن العديد من الدول لصفيرة الممثلة في هذه المنظمة تجد نفسها في كثير من الاحيان هدفا للنقد الخاطئ وغير المدروس منذ أول يوم طرحت فيه عنها نير الاستعمار .

ويقودني هذا الى سؤالي الثاني . هل يمكن لدولة صغيرة أن تسهم مساهمة ذات قيمة في المجتمع الدولي ؟ إن الرد على هذا السؤال لا يقل وضوحا عن سابقه بالنسبة لشعب بربادوس ، لاننا مطمئنون الى أن بإمكان الدول الصغيرة أن تسهم ، بل إنها تسهم بالفعل ، مساهمة قيمة في المجتمع الدولي . والحق أن المجتمع الدولي كما نراه اليوم يدين ببقائه ذاته للدول الصغيرة في هذا العالم .

وفي كثير من الاحيان تقع الدول الكبيرة والقوية في براثن الوهم بأنها قادرة على الاستغناء عن الدبلوماسية المتعددة الاطراف وعن التعاون الدولي ، وان بإمكانها أن تعتمد على "توازن القوى" و "مناطق النفوذ" و "التحالقات" لحماية مصالحها الوطنية في الخارج وتعزيزها .

ولكن الدول الصغيرة ، من الناحية الاخرى ، لا يمكنها أن تسمح للوهم بالتسرب الى نفسها . فلا بد لها ان تشارك بنشاط في المجتمع الدولي ، وأن تكون صامدة في

ممارسة التعاون الدولي . ويجب أن تكون نصيرة قوية للدبلوماسية المتعددة الاطراف ومؤيدة راسخة للمنظمات الدولية .

وعلى ذلك فإن الدول الصغيرة تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد . وبسبب أننا ندرك بالتحديد هذه المسؤولية ، فإن حكومة بربادوس تكرر تكريس نفسها للعمل المشاهر الحثيث من أجل استمرار تطور نظام دولي للدبلوماسية المتعددة الاطراف ، يخدم السلم والتنمية ويكفل حقوق الانسان ، لان السلم لا يمكن أن يكون نتيجة المساومة بين الاقوياء . وإذا كان ذلك ممكنا في عصر ما قبل الديمقراطية ، فإن عالم اليوم المستنير يتعذر أن يدوم فيه سلام لا يفي بمطالب الشعوب في الحرية والعدالة والتنمية .

إننا في بربادوس نجد صلة منطقية بين نزع السلاح والسلم . ونحن نعتقد أن الموارد المكرومة الآن للدمار إذا استخدمت للوفاء بالمطالب الحقيقية لشعبنا فإن الكثير من أسباب الصراع والسعي للتسلح لن تنشأ أصلا . ونود في هذا الصدد أن نسجل شأنا على جهود الدولتين العظميين الرئيسيتين من أجل التوصل الى اتفاق للحد من الاسلحة . ولكننا نتفق مع قول لجنة برانت إن ترتيبات الحد من الاسلحة لا يمكن أن تكون بديلا عن نزع السلاح .

إن بربادوس من الدعاة الاقوياء لعدم الانحياز الحقيقي والاصيل ، ومن اخلص المتمسكين بهذه الحركة وبمبادئها . ونحن نعتقد أنه يمكن تعزيز آفاق السلم إذا امتنعت الدول الصغيرة عن الدخول في صراعات تكون أسبابها في كثير من الاحيان غريبة عن مصالح شعوبها أو أولوياتها الوطنية ، كما نعتقد أنه يمكن توطيد هذه الآفاق إذا كرمت الدول الرئيسية نفوذها وقدراتها لمساعدة الدول الصغيرة على إيجاد سبل منتجة للتنمية الوطنية . ونحن على اقتناع بأن هذه المساعدة من شأنها أن تخفف بدرجة كبيرة تلك التوترات التي تدفع الدول الصغيرة الى صراعات محلية يتحارب فيها الاثقاء وتدمر قدراتها البشرية والمادية الحيوية .

وبناء على ذلك مارعت بربادوس الى الترحيب بالتوقيع قبل شهرين على خطة تستهدف احلال السلام في امريكا الوسطى ، وينبغي لهذه المنظمة ولكل الدول المحبة

للسلم ان تثني بالغ الشناء على رؤساء امريكا الوسطى الخمسة الذين اشتركوا في تلك المبادرة . وتثني بربادوس بوجه خاص على حكومة كومتاريكا لاضطلاعها بدور طليعي فسي هذا التطور الاخير معيا الى تحقيق الوثام في المنطقة - وهي عملية غذتها الدبلوماسية المضنية التي مارستها بلدان مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . ويحدونا الامل في ان تعود نهوج مماثلة في الشرق الاوسط وفي شبه جزيرة كوريا وفي كمبوتشيا وفي افغانستان وغيرها .

ان بربادوس تؤمن بأن مفهوم التنمية يتألف من عناصر عديدة تشمل : التقدم الاقتصادي ، وتعزيز كرامة الانسان ، والامن ، والعدالة ، والمساواة . وقد تختلف استراتيجيات التنمية من دولة إلى أخرى ، ولكن من المتفق عليه على نطاق واسع انه اذا لم يراع الترابط الذي يجمع الدول كلها ، فلن يمكن لاية استراتيجية ، مهما كانت حسنة التخطيط ، ان تحقق قدرا كبيرا من النجاح .

وترى بعض الدول الصغيرة ، وهي محقة في رأيي ، ان التعاون المتعدد الاطراف يمثل أهم الوسائل لصون سيادتها وتعزيزها : وهذا يعني صون سيادتها من الاعتماد المفرط على شركاء شنائيين اقوياء ، وتعزيزها باتاحة الفرصة للدول الصغيرة ان تحقق جماعيا ما تقصر دونه الموارد الفردية لكل منها . ولهذا السبب يتعين على الدول الصغيرة ان تشجع اقامة كل نوع من انواع الشراكة والتعاون المتعددي الاطراف وان تعزز نموه واستقراره .

وقد استخلصنا في الكاريبي دروما واضحة من جهودنا الرامية الى التكامل الوظيفي تحت مظلة الاتحاد الكاريبي . فقد اعطت هذه الهيئة الاقليمية ، التي بلغت الان عامها الثالث عشر ، آلية فعالة للشعوب الكاريبية للاعراب عن احساسها القوي بالوحدة والهوية الاقليميتين ، ولتحقيق اهدافها الاقتصادية والسياسية المشتركة .

وتستمد بربادوس قدرا مماثلا من الارتياح من عضويتها في منظمة الدول الامريكية ، التي تكفل تشجيع وتعزيز انتمائنا وولائنا الاوسع نطاقا بوصفنا شعبا من شعوب نصف الكرة . ونحن نرحب بالفرصة المتاحة لنا ، نتيجة للتعديل المدخل على

بروتوكول كارتاخينا ، لنبدي كذلك التزامنا بالسيادة والتضامن في المنطقة على نحو أكبر .

لقد جلبت السنوات الاحدى والعشرين الماضية تحولا اقتصاديا كبيرا الى بربادوس . ونحن نفخر بهذا الانجاز ، ولكننا نعي أن أداءنا كان يمكن أن يكون مختلفا اختلافا كبيرا لولا الدعم والتعاون اللذين تطورا عن طريق الامم المتحدة . ولا تزال بربادوس ملتزمة بالعمل من أجل تنفيذ التعاون الدولي بين الشمال والجنوب وبين الجنوب والجنوب . إلا أن أكبر عقبة في هذا الصدد لا تزال هي أزمة الديون العالمية التي تحيط بالعالم الثالث . ونحن مقتنعون بأن تسوية هذه الازمة يمكن تحقيقها بالالتزام بالمشاركة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو .

وفي رأيي أن الحل الطويل الأجل لمشكلة المديونية يقتضي توجيهها جديدا لمفهوم التجارة الدولية ، يراعى فيه اعتماد البلدان الصغيرة ، واعتماد الدول الصغيرة بوجه خاص ، اعتمادا كبيرا على نظام منظم ومنصف للتجارة الدولية من أجل تحقيق استقرارها الاقتصادي . ومتواصل حكومة بربادوس بذل كل جهد على المعيين الاقليمى والعالمى للتعاون مع الدول الأخرى كي تضمن سيادة هذا النظام ، ففي هذا يكمن بققاء شعبنا ذاته .

وستبذل جهودنا بنفس القدر في مجال حقوق الانسان بوجه عام . وتقف بربادوس في صف الدول التي تتعهد بتميز حقوق الانسان وجميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية ، ومن بينها الحق في الملكية الشخصية والحماية من العبودية والعمل القسري ، وحرية التعبير ، وحرية التجمع ، وحرية تكوين الجمعيات ، وحرية التنقل ، والحماية من التمييز على أساس العرق أو المنشأ أو الرأي السياسي أو اللون أو العقيدة أو الجنس ، مع مراعاة احترام حقوق الآخرين وحياتهم ومراعاة المصلحة العامة . كما نتعهد ، في حدود مواردنا ، بتميز الحقوق الاقتصادية للمواطنين ، مما ينهض بنوعية الحياة للأفراد والأسر .

ويحمل عام ١٩٨٧ رمزا آخر لشعب بربادوس . فالأسس الاجتماعية والسياسية لما تعتبره بربادوس الحديثة قد أرمستها أحداث معينة وقعت قبل حوالي ٥٠ عاما ، في تموز/يوليه ١٩٣٧ .

فقد كانت بربادوس من بين عدة بلدان في الكاريبي جابه مكانها في الثلاثينات اضلال النظام الاستعماري الذي لم يكن نظام حكمه مستجيبا بما فيه الكفاية لمصالح جماهير الكاريبي وتطلعاتها . فشارت الجماهير .

وإزاء هذه الخلفية التاريخية بالذات يرفض شعب بربادوس انتهاكات حقوق الانسان التي مازالت تلتفح عالمنا .

إننا نعي أن هناك من يسأل : لماذا تشير حكومة بربادوس ، بل الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها ، هذه الضجة حول الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، في حين

ترتكب انتهاكات حقوق الانسان في أماكن أخرى من العالم دون أن تشير نفس الاهتمام ؟
والرد على ذلك بسيط : إننا ندين الفعل العنصري ومرتكبيه لأنه منكر منظم في إطار
مؤسي تقيمة الحكومة وثقّره . وكما ولدت الامم المتحدة من اضطراب الصراع الدموي
للحرب العالمية الثانية كي تضمن عدم تكرار تلك الكارثة ، فذلك على الامم المتحدة
أن تجعل أعلى أولوياتها إزالة الفعل العنصري .

ونحن نعتقد أن الفعل العنصري يدين ببقائه جزئيا الى ضعف الالتزام الدولي
بالمفاهيم الواضحة لحقوق الانسان . فقد ترددنا وقت أن كان الحزم واجبا . ونظرنا في
كثير من الأحيان إلى حقوق الانسان عبر ستار من الشواغل الايديولوجية ، واخضعناها في
أحيان كثيرة أخرى لما رأينا أنه يمثل المصالح الوطنية .

لقد سميت إلى بيان بعض المبادئ التي تركز عليها السياسة الخارجية لحكومة
بربادوس . فنحن أمة صغيرة ، ولكن حجمنا لم يؤثر بأي حال من الأحوال في قدرتنا على
التمييز بين حقوق الانسان والمظالم الانسانية .

وإذ نستعد في بربادوس للاحتفال ببلوغ عضويتنا في هذه الهيئة من الرشد ،
فإننا نتطلع الى مزيد من المشاركة في العديد من مجالسها ووكالاتها . وفي ختام
كلمتي ، أود أن أعرب عن اعتقادي أن زيادة مشاركة الدول الصغيرة في ادارة هذه
المنظمة لن تكون إنجازا لهذه الدول الصغيرة فحسب ، وانما هي فوق كل شيء ، إنجاز
للأمم المتحدة . ذلك أنه عندما تصبح هذه المشاركة أمرا مألوفًا وشائعا تكون الامم
المتحدة قد بلغت نضجها ، ويكون وعد مان فرانيسكو قد تحقق .

إننا في بربادوس نتطلع إلى الاستمرار في العلاقات الممتازة التي نتمتع بها
مع الامم المتحدة ونحن نتعهد بمواصلة التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ونؤكد
ايماننا بأن الأفراد والمؤسسات لا يتمتعون بالحرية إلا عندما تركز الحرية على
احترام حكم القانون واحترام القيم المعنوية والروحية . ونحن نعلن نيتنا في
المساعدة على صون مجتمع ومجتمع دولي يمكن فيهما لجميع الافراد والامم ، صغيرهم
وكبيرهم ، أن يساهموا بنصيبهم العادل من أجل رفاه البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أهكـر

رئيس وزراء بربادوس على البيان الهام الذي أدلى به للتو .

امطح السيد ل . ارسكين مانديفورد ، رئيس وزراء بربادوس الى خارج القاعة

السيد الدالي (اليمن الديمقراطية) : السيد الرئيس ، يحق لنا أن

نفتخر بتبوثكم رسالة الجمعية العامة ، فخصالكم ومزاياكم الرفيعة تؤكد اهليتكم لهذه المسؤولية . وانتم أيضا تنتمون إلى بلد صديق يرتبط بعلاقات حميمة مع بلادنا . ومعينا المشترك من أجل السلام يزيد من ثقتنا بإمكانية الخروج بنتائج إيجابية تخدم هذا الهدف . فاسمحوا لي ، ياسيادة الرئيس ، أن أهنتكم على هذه الثقة التي حظيتم بها متمنيا لكم التوفيق في مهمتكم .

كما لا يفوتنا بهذه المناسبة أن نعبر عن تقديرنا العالي لسعادة وزير خارجية

بنغلاديش ، الذي أدار أعمال الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة بنجاح .

ولا يفوتنا أيضا أن نشيد بالجهود المتواصلة والمسامي البناءة التي يبذلها

الأمين العام للأمم المتحدة من أجل المساعدة في التوصل إلى حلول ميسرة عادلة للعديد من النزاعات في مناطق مختلفة من العالم* .

إننا نشعر بالاعتزاز أن يتزامن انعقاد هذه الدورة مع احتفالات وأعياد شعبنا

اليمني بالذكرى العشرين لانتزاع استقلالنا الوطني ، الذي جاء تتويجا للنضال المبرير الذي خاضه شعبنا من أجل إنهاء الاستعمار ، وقدم في سبيله آلاف الشهداء .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ملاح (الأردن) .

ويحق لنا اليوم أن نعتز أننا ، على مدى العشرين عاما الماضية ، وبالرغم من كافة المعوقات التي واجهتنا والمؤامرات التي تعرضنا لها ، استطعنا تثبيت استقلالنا السياسي والاقتصادي ، وتحقيق إنجازات ملموسة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويزيد من سعادتنا أيضا أن هذه المناسبة الخالدة تتزامن أيضا مع احتفالات وأعياد شعبنا اليمني بالذكرى الخامسة والعشرين لثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر في شمال الوطن ، هذه الثورة التي أنهت العزلة التي فرضها عهد الإمامة الاستبدادي على شعبنا وهدنت في حياته عهدا جديدا ، وفتحت أمامه آفاق التقدم والتطور .

وانطلاقا من إيماننا الراسخ بالترابط الوثيق بين مبادئ وأهداف ثورتنا ٢٦ أيلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر المجيدتين ، فإننا ، على الصعيد الوطني ، لا ندخر جهدا في مواصلة جهودنا مع أشقائنا في الشطر الشمالي من الوطن لاكساب الخطوات الوجدوية بين الشطرين محتوى يعبر عن هذا الترابط . وبدون شك فإن نتائج اللقاء الذي تم في صنعاء في النصف الثاني من تموز/يوليه ١٩٨٧ بين الأخوين علي سالم البيض ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، والرئيس علي عبد الله صالح ، يشكل منطلقا جديدا في مسيرة العمل الوجدوي المشترك لقيادتي الشطرين على طريق إعادة وحدة الوطن اليمني أرضا وشعبا بالوسائل السلمية والديمقراطية .

وعلى الصعيد الإقليمي أيضا تعززت علاقات بلادنا مع أشقائنا في الدول المجاورة على قاعدة الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والتعاون المشترك بما يخدم مصالح شعوبنا .

وعلى نفس القاعدة التي تتجسد في سياستنا الخارجية ، تطورت علاقات الصداقة والتعاون بين بلادنا والعديد من دول العالم في مناطق مختلفة ، ونكشف نشاطنا ضمن إطار دول عدم الانحياز .

إن استمرار وتصاعد الحرب العراقية - الإيرانية واحتمالات توسعها لتشمل أراضي دول أخرى تضاعف من المخاطر التي تتعرض لها منطقتنا ، وما يمكن لهذه المخاطر أن تجلبه من تكثيف للتواجد العسكري الاجنبي والتدخل الامبريالي في المنطقة وزيادة عوامل التوتر فيها . وخير دليل على ذلك هو حشد القوات والاساطيل وإجراء المناورات العسكرية الامريكية المسماة بالنجم الساطع في المنطقة . ونحن إذ نؤكد مجددا موقفنا الثابت بأن أمن وسلامة المنطقة يعتبران من مسؤولية دولها ، فإننا حريصون على إزالة هذه المخاطر وتعزيز الجهود المبذولة من دول المنطقة لإحلال الأمن والاستقرار والسلام لشعوبها . ويهمننا أن نؤكد أيضا أن الحرب المدمرة لإمكانيات وطاقت البلدين والشعبين الشقيقين - العراقي والإيراني - يجب أن تتوقف فورا من أجل تجنب المزيد من الخسائر في الارواح والممتلكات ، لأن استمرارها لا يخدم سوى المصالح والاهداف الامبريالية والصهيونية ومخططاتها في المنطقة ، ويعرض أمن واستقرار وسيادة دول المنطقة وشعوبها للخطر . ومن هذا المنطلق رحبنا بالجهود التي تبليورت بقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفي هذا الصدد ، فإننا في الوقت الذي نشيد بجهود الامين العام للأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الامن ، نأمل الاستجابة لهذه الجهود وتسوية النزاع بين البلدين المتجاورين بالطرق السلمية .

إن تأييد بلادنا لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ (١٩٨٧) ينطلق من إيماننا بأنه يشكل خطوة جماعية جادة من قبل المجلس للنهوض بمسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق ، والمتمثلة في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وقدرته على العمل بطريقة بناءة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لذلك النزاع . إلا أننا نرى أن مثل هذه الخطوة يجب ألا تكون معزولة لحالة خاصة دون سواها ، بل يجب أن تتلوها خطوات مماثلة للقيام بنفس المسؤولية في مناطق مختلفة من العالم ، بما يؤكد مصداقية

المجلس في إيجاد الحلول السياسية العادلة والدائمة للمشاكل الدولية الحادة ، خاصة تلك التي لا جدال في أنها تهدد السلم والأمن الدوليين بالخطر .

ففي الشرق الأوسط ، بالرغم من توفر الإجماع الدولي حول عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط ، فإن معارضة الولايات المتحدة وإسرائيل فقط هي التي حالت دون عقده . وفي هذا الصدد ، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ترمي إلى عقد هذا المؤتمر ، بغية التوصل إلى حل عادل وشامل لهذه المشكلة يقوم على أساس حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني ، وتشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وكذا الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن .

إن مصداقية مجلس الأمن والمجتمع الدولي تتجسد في إعادة الحق إلى نصابه . وهنا يحق لنا أن نتساءل : أما آن الأوان لتصحيح الخطأ التاريخي الذي حل بالشعب الفلسطيني منذ أربعين عاماً ؟ أما آن الأوان لإيجاد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية ، وهي لب أزمة الشرق الأوسط والسبب الرئيسي لاستمرار النزاع فيه ؟ أما آن الأوان لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية ؟ بل أما آن الأوان لأن توضع الخطوات العملية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بفلسطين والشرق الأوسط ، وبرفض إجراءات الضم للقدس والجولان وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان ؟

إننا بنفس القدر ندعو إلى أن توضع نهاية للسياسات والممارسات الإسرائيلية القائمة على العدوان والاحتلال والتوسع في المنطقة ، ونرى أنه على بعض الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر منحازة كلية في موقفها لصالح إسرائيل ، أن تتخذ موقفاً يتطابق مع مسؤوليتها بموجب أحكام الميثاق ، بدلا من أن تقف عائقاً أمام تحقيق إرادة المجتمع الدولي .

وفي ذات الوقت ، فإننا نرى أن الأوضاع المأساوية التي وصل إليها لبنان تتطلب تضافر كل الجهود من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى لبنان وشعبه بما يضمن وحدته وسلامة أراضيه .

وفي الجنوب الافريقي أيضا ، نحن أمام محك صعب لنقرن الاقوال بالافعال ، فالمصداقية تتأكد في إنهاء معارضة بعض الدول الغربية واتخاذ تدابير عملية جادة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو قرار التفاف حول الإجماع الدولي منذ ٩ سنوات ولم يرفضه إلا النظام العنصري المحتل لناميبيا بصورة غير شرعية ، ويشجعه في ذلك السياسات التي تنتهجها بعض الدول الغربية والتي مهما اختلفت تسميتها فهي تصب في مجرى المحاولات الرامية إلى إعاقته ، بل والتراجع عما نص عليه من خلال ربط استقلال ناميبيا بشروط لا علاقة لها بذلك ، مثل المطالبة بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا . والمصداقية تتأكد في تطبيق عقوبات شاملة على النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وذلك طبقا للفصل السابع من الميثاق ، خاصة وقد اثبتت الأوضاع والتطورات الخطيرة في الجنوب الافريقي أنه لا بديل لمثل هذه العقوبات إذا كانت هناك جدية في القضاء على سياسة الفصل العنصري التي يمارسها ذلك النظام العنصري ، والتي اعتبرها المجتمع الدولي جريمة تقترب بحق الإنسانية .

وهنا نحیی باعتزاز نضال شعب نامیبیا تحت قيادته الشرعية والوحيدة ، منظمة سوابو . كما نحیی نضال شعب آزانیا وحركات تحرره الوطني ، ونطالب باطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ، وفي مقدمتهم المناضل الوطني الافريقي نلسون مانديلا فسورا ودون قيد أو شرط . وفي نفس الوقت ، نؤكد أن ملابة شعوب الجنوب الافريقي لا يمكن أن تقهر بألة الحرب العسكرية العنصرية . ودورنا الايجابي يتطلب تقديم المزيد من الدعم لنضال هذه الشعوب ، ولدول المواجهة الافريقية في تصديها للعدوان الذي يقترفه نظام بریتوريا العنصري ضدها . كما أن واجبنا يستلزم مواجهة التعاون الوثيق بين النظامين العنصريين في اسرائيل وجنوب افريقيا ، وبصورة خاصة في الميدان العسكري والنووي ، وخطورة ذلك التعاون على الشعوب العربية والافريقية .

اننا نعبر عن سعادتنا بأن جدول أعمال هذه الدورة يتضمن بندا تكميليا جديدا يدعو الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة لتحديد الارهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرر الوطني . ولقد كان لبلدي شرف تأييد هذه الفكرة منذ اعلانها ، فهي تتجاوب مع تزايد اهتمام المجتمع الدولي بموضوع الارهاب ، وفي نفس الوقت تواجه محاولات بعض الدول الغربية والعنصرية الرامية الى اضعاف صفة الارهاب على النضال المشروع الذي تخوضه الشعوب التي تترشح تحت النظم الاستعمارية والعنصرية والاحتلال ، وخاصة نضال شعوب فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا وحركات تحررها الوطني .

ويهمنا في هذا الصدد أن نؤكد بشكل قاطع أننا ندين الارهاب الذي يستهدف الابرياء ويعرض ارواحهم للخطر ، وندين ارهاب الدولة الذي تمارسه الانظمة العنصرية في فلسطين وجنوب افريقيا وناميبيا ، والذي تمارسه أيضا بعض الدول الأخرى لتقويض الانظمة الوطنية المستقلة . وفي نفس الوقت نحذر من الخلط الذي تتعمده بعض الدول لتحريف الاجماع الدولي الرامي الى مكافحة الارهاب ، في محاولة ترمي الى القضاء على النضال المشروع للشعوب من أجل تقرير مصيرها واستقلالها السياسي والاقتصادي .

مع ادراكنا للمصاعب والتعقيدات التي تحيط بالمشاكل التي تشهدا المناطق المختلفة من العالم ، فاننا نأمل أن تحل قضية الصحراء الغربية بما يضمن حق شعبها

في تقرير المصير ، وندعو الى التفاوض المباشر بين الاطراف المعنية من أجل تحقيق ذلك . كما ندعو الى ضرورة ايجاد حل سياسي لقضية قبرص ، يضمن استقلال الجزيرة ووحدة اراضيها وعدم انحيازها . ونحن أيضا نؤيد جهود كوريا الديمقراطية في اعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية والديمقراطية ، وندعو الى تقاسم الالعاب الاولمبية المقررة في عام ١٩٨٨ بين البلدين . كما أننا نؤيد نضال شعوب أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من أجل تثبيت استقلالها السياسي والاقتصادي ، وبصورة خاصة نؤكد دعمنا لكوبا وشعبها وقيادتها من أجل الدفاع عن ثورتها ، ونطالب بانهاء الحصار الاقتصادي عليها .

وفي نفس الوقت ، فإننا متفائلون بإمكانية التوصل الى تسوية سياسية ومصالحة وطنية في أفغانستان ، واستمرار الحوار بين دول منطقة الهند الصينية الثلاث ودول آسيا ، ونأمل أن يؤدي الى الأمن والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . كما نرحب بخطة السلام التي اتفق عليها رؤساء دول أمريكا الوسطى في غواتيمالا ، ونأمل أن تشكل بداية للانتقال الى علاقات أكثر ايجابية في تلك المنطقة ، تلبى طموحات شعوبها في الأمن والاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقل . ومما لا شك فيه أن تحسين فرص السلام والاستقرار في هذه المنطقة يتأتى من خلال دعم المجتمع الدولي لخطة السلام وازالة كل ما من شأنه عرقلتها ، وانهاء المخططات والاعمال العدائية التي تستهدف سيادة نيكاراغوا ونظامها الوطني .

ومن الطبيعي ، أن الاعلان عن التوصل الى اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للقضاء على المواروخ النووية متوسطة المدى قد أعطى للجهود الدولية زخما جديدا ودفعة قوية لاحراز تقدم في خيارنا الذي لا بديل له ، بين تحقيق نزع السلاح النووي أو مواجهة الغناء المحتوم للبشرية جمعاء . ان هذا الاتفاق الذي يمثل ، ولأول مرة ، إمكانية تدمير نوع من الاسلحة النووية ، انما يشكل حدثا تاريخيا يجسد الادراك المتزايد لحقائق العصر النووي الذي نعيشه ، ولبنة أولى على طريق تحقيق ارادة المجتمع الدولي في نزع السلاح الكامل تحت رقابة دولية فعالة . وهذا الاتفاق ، بالاضافة الى لقاء القمة المرتقب بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة

الأمريكية ، يمكن أن يعتبر تجسيدا للواقعية في معالجة المشاكل الدولية في هذا العصر . وهذا التوجه الذي أخذ فيه الاتحاد السوفياتي زمام المبادرة ويستحق تقديرنا العالي ، انما ينبع من ثغليب روح الحوار والتعاون في العلاقات الدولية ، وامتبدال التعاون المتبادل والمصالح المشتركة بعدم الثقة والمواجهة ، وهو أيضا تعبير حي عن التفكير الجديد الذي يتطلبه عالمنا المترابط ، والذي لا غنى فيه عن الجهود السلمية المشتركة .

ونحن نأمل أن يكمل هذا اللقاء بالنجاح ، ونتطلع الى أن تعم نتائجه شعوب العالم أجمع وفي جميع المجالات ، وأن يسهم في الدفع قدما بالجهود الدولية الرامية الى ايجاد حلول عادلة للمشاكل المعقدة . كما أننا نتطلع الى خطوات فعالة ومثمرة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والقضاء على كافة أسلحة التدمير الشامل ، وانجاز المعاهدة المتعلقة بحظر انتاج واستخدام الاسلحة الكيميائية ، وبصورة خاصة التوصل الى اتفاق مبكر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

وعلى مستوى المحيط الهندي ، الذي نحن إحدى الدول المطلة عليه ، فإننا نتطلع الى نتائج تسهم في الدفع قدما بالجهود الدولية الرامية الى عقد مؤتمر المحيط الهندي في كولومبو ، كخطوة ضرورية لتنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم .

ان حجم التحديات التي تواجه الدول النامية ، وانعدام التقدم في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، هي في حقيقة الامر مسائل تقلقنا للغاية ، خاصة وأننا ننتمي الى أقل الدول نموا في العالم . واذا كان المجتمع الدولي قد أكد مؤخرا الملة المتينة التي لا تنفصم بين نزع السلاح والتنمية ، فإن هذا التأكيد يستلزم اتخاذ خطوات عملية تؤدي الى زيادة وتيرة التعاون الدولي في كافة المجالات الاقتصادية والعلمية والفنية ، وتسهم في انهاء التخلف في مجال التنمية ، وخاصة في البلدان النامية ، ومواجهة الازمات الاقتصادية والتجارية والنقدية وأزمة الديون في العالم ، حتى نرى تعاونا اقتصاديا دوليا قائما على المنفعة المتبادلة والتكافؤ ، تسخر فيه امكانيات وطاقات البشرية من أجل التنمية ومعالجة المشاكل الاقتصادية الدولية الحادة ، بما يستجيب لمطالبات شعوبنا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

إن الحديث عن مواجهة الأزمة الاقتصادية والتخفيف من أضرارها دون أن تصاحبه إجراءات ملموسة لتحرير التجارة الدولية وتخفيف شروط التمويل والاقراض وتقديم الحلول المناسبة لأزمة المديونية التي تشغل كاهل البلدان النامية ، يؤكد حتمية تفاقم الأزمة على نحو خطير قد يؤدي الى توقف عملية التنمية في العديد من البلدان النامية . ولذلك فإن الحلول الصحيحة لهذه الأزمة تتطلب التحلي بالإرادة السياسية من قبل البلدان الصناعية الرأسمالية ، حتى يمكن إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وإعطاء قوة دفع للمفاوضات العالمية المتعلقة بإنشاء النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

كما أننا في نفس الوقت نتطلع الى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات سريعة للوفاء بتحقيق الهدف المحدد لمستوى المساعدة الإنمائية المتوخى تحقيقه خلال عقد التنمية الدولي الثالث ، واتخاذ التدابير المقررة في إطار برنامج العمل الجديد الزاخر للثمانينات لأقل البلدان نموا ، وذلك تمكينا لها من مواجهة آثار الأزمة الاقتصادية ومواصلة تعزيز جهودها الإنمائية .

ونحن نرى أن هذا المنعطف التاريخي يتطلب جهودا جماعية وجادة ، إذا كان لنا أن نوفق في تحقيق مسؤوليتنا المشتركة . وهنا نؤكد على أن التعددية توفر الإطار الدولي الأمثل لتناول كافة هذه المشاكل ، بوصفها الأساس الراسخ والدائم للسلم والأمن الدوليين . ففي عالم يتسم بالاعتماد المتزايد فيما بين الدول ، وبترايط العلاقات بين القضايا العالمية ، وبالمصالح المتبادلة ، لا غنى عن النهج الجماعي في مواجهة مثل هذه التحديات . ويهمننا في هذا الصدد أن نؤكد على أن الأمم المتحدة تلعب دورا أساسيا في تحقيق هذه الأهداف ، وأن الخلل لا يكمن في غياب أو قصور الأجهزة المتوفرة في إطار الأمم المتحدة ، بل في العراقيل التي تضعها بعض الدول أمام إحراز تقدم في بعض هذه الأجهزة . ويهمننا أن نؤكد بأننا مع إصلاح الأمم المتحدة إداريا وماليا ، على ألا يستغل مثل هذا الشعار لتحقيق مآرب سياسية للمساس بمقاصد وأغراض ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في السيادة والتكافؤ بين الاعضاء .

إذا كان طابع هذه الدورة قد اتسم بالامل والتفاؤل ، فإننا نتطلع منها السي نتائج مشمرة تترجم هذه النظرة المتفائلة الى واقع نأتي في الدورة القادمة لنهنئ أنفسنا ولنعمل بنفس القدر والروح الجماعية على تحقيق خطوات إيجابية أخرى من أجل الحفاظ على الحضارة البشرية ، وعالم أفضل نعيش فيه وتفتخر به الاجيال القادمة .

السيد كرافيتش (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : سيدي الرئيس ، نرجو منكم أن تنقلوا تحياتنا للرفيق بيتير فلورين على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . ونحن نتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمهامه السامية الجسيمة .

إن الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة تنعقد عند منعطف حاسم . وعليها أن تستخدم كل سلطتها لتوطيد التغييرات الإيجابية في الشؤون العالمية ، والتغلب على الأنماط التي تتسم بالمواجهة ، وأن تضع موضع التنفيذ تفكيراً سياسياً جديداً في العلاقات الدولية .

لقد بزغ في الحياة الدولية تحرك معين مشجع صوب تحقيق تطلعات شعوب العالم من أجل الحفاظ على السلم وتعزيز الأمن . ولم تبرز هذه الآمال من تفاؤل لا أساس له أو من قبيل تعليل النفس بالأمان ، وإنما ظهرت في الأفق السياسي إمكانية حقيقية لإبرام اتفاقات بشأن المشكلة الملحة المتمثلة في تقليص الأسلحة النووية وتحسين المناخ الدولي برمته .

ما الذي يدور في خلدنا بالضبط ؟

إن ما يدور في خلدنا في المقام الأول هو الاتفاق الذي تم من حيث المبدأ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إبرام معاهدة بشأن الإزالة الكاملة لطائفتين من القذائف النووية القصيرة والمتوسطة المدى . وللمرة الأولى في التاريخ أوشكت فكرة نزع السلاح النووي أن تؤتي ثمارها . وإذا ما تحققت هذه الخطوة - الأولى ومن ذات الصعوبة الخاصة - فإنه سيمنح أرساء العلاقات الدولية على أساس جديسند تماماً . ولن تكون لهذا الاتفاق أهمية سياسية وعسكرية كبرى فحسب ، بل أنه سيفير

أيضا من الوضع برمته من الناحية النفسية ، بعد أن كان كل ما تحقق حتى الآن هو تعزيز الثرمانات النووية .

ثانيا ، ان محادثات ريكيافيك والمحادثات الامريكية - السوفياتية في واشنطن قد بينت انه اذا توفرت الارادة السياسية ، أمكن من حيث المبدأ اجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة الاستراتيجية الهجومية لدى الدولتين النوويتين العظيمين ، شريطة التقييد الصارم بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . واذا ما توفرت الرغبة المتبادلة ، فان الاتفاق بشأن اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة من الاسلحة الاستراتيجية الهجومية يمكن أن يصبح حقيقة واقعة بحلول النصف الاول من عام ١٩٨٨ .

ويعزز من تفاؤلنا التقدم المحرز في محادثات جنيف في اطار مؤتمر نزع السلاح ، حيث يوشك ممثلو ٤٠ بلدا على ابرام اتفاقية بشأن حظر الاسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات تلك الاسلحة .

وقد تهيأت الظروف المؤاتية لهذا التغيير في المسار نتيجة لاختيار متعمد قامت به الدول التي فضلت التحلي بضبط النفس وقبول القيود المفروضة ذاتيا . "ان مجال التنظيم المنطقي والرشيد والمسؤول للشؤون الدولية آخذ في الاتساع أمام أعيننا" .

هذا ما خلص اليه ميخائيل غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في مقالته المعنونة "الواقع والضمانات في عالم آمن" ، وما رأى فيه الرأي العام العالمي نظرية عن عالم خال من الاسلحة النووية والعنف . ان تلك المقالة التي تزامن نشرها مع افتتاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة تتضمن بعض الافكار المشوبة بالقلق عما يمكن عمله ، وعن كيفية امكان ذلك ، من جانب مجتمع الأمم بغية تحويل السلم الى حقيقة سياسية حتى قبل نهاية هذا القرن . وتؤكد المقالة ان مسار الامور في مجراها الطبيعي يؤدي تلقائيا الى نشوء حالة يتزايد فيها الترابط والتكافل في عالمنا المركب المتنوع ، ومن ثم تزداد حاجة هذا العالم الى آلية تمكننا من أن نناقش معا - بطريقة مسؤولة وعلى مستوى تمثيلي - مشاكله المشتركة ونعالجها ، والامم المتحدة هي التي يقصد بها أن تشكل هذه الآلية .

(السيد كرافيتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أيدت دائما ومازالت تؤيد فكرة تعزيز دور الامم المتحدة بوصفها أداة لا غنى عنها للسلام ولمواءمة جهود الدول ، وكذلك فكرة تعزيز مركزها السياسي والقانوني والادبي وإضفاء مزيد من الطابع الديمقراطي على أنشطتها . وان التزامنا بهذه المنظمة قد أعيد تأكيده مرة أخرى بأقصى درجات الوضوح أثناء الزيارة التي قام بها مؤخرا الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييار لجمهورية أوكرانيا .

ان العلاقات الدولية لا يمكن أن تبني في الوقت الحاضر إلا على أساس مراعاة مصالح جميع الدول . وينبغي احترام توازن المصالح هذا ، لأنه هو وحده الذي يؤدي إلى سياسات رشيدة . وعلينا إذن في سبيل تحقيق هذا الغرض أن نتعلم توجيه مصالحنا الوطنية بما يتفق والاهداف المشتركة للبشرية جمعاء . وليس هناك كالأمم المتحدة مكان يمكن أن يبرز فيه الإحساس بذلك .

وفي طائفة المشاكل المختلطة التي يفرضها عصرنا ، تبرز أمامنا مهمة معينة ألا وهي : ضمان بقاء البشرية وانقاذها من الانتحار النووي .

ان سباق التسلح ، الذي نتج عن استراتيجية الردع النووي والاحتواء الخاطئة ، يشل الحضارة على الأرض ، ويستهلك سنويا زهاء تريليون دولار من الأموال التي تمس إليها الحاجة لتخفيف محنة مئات الملايين من الناس الذين يعانون من الفقر والجوع والمرض .

فهل من الممكن أن نسمح ، في نهاية القرن العشرين ، بأن يطغى ضجيج المطارق التي تصنع الأسلحة على صوت العقل ؟ وهل نحن حقا عاجزون عن مضافة قدرات الدول والشعوب وإراداتها من أجل تحرير البشرية من شبح الدمار الكامل ؟

ان بقاء البشرية ، وخلصها وتطورها ، وحياة الاجيال الحاضرة والمقبلة ، كلها تحتتم تكريس كامل قدرة الامم المتحدة وسلطتها ونفوذها لخدمة قضية انشاء عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .

ودون التحرك صوب العالم الخالي من العنف والاسلحة النووية - وهذا نابغ من اقتناعنا العميق - فليس هناك بل لا يمكن أن يكون هناك سبيل لتقدم البشرية . هذه هي النتيجة التي يستند اليها التفكير السياسي الجديد الذي نعتقد أنه يحظى بتفهم جميع أصحاب التفكير السليم من الرجال والنساء . وان الخطر الماثل لتدمير الحضارة يجعل من الضروري ، بل مما لا غنى عنه أن تتضافر القوى السياسية والاجتماعية على اختلافها كي تقيم ائتلافا يقوم على الواقعية السياسية ورشاد العقل وحسن النية .

ان التفكير السياسي الجديد والسياسة الخارجية التي تصاحبه ، واللذان يستندان إلى التحليل الموضوعي لعالمنا المعاصر ، يفترضان مسبقا نظرة رزينة ناضجة إلى هتى القوى التي تتألف منها السياسات العالمية ، وينبعان من الوعي بالمسؤولية عن بقاء البشرية . وهما يستهدفان تنمية وبناء الثقة فيما بين الدول ، والتنفيذ الفعلي لمبدأ التعايش السلمي فيما بين الدول بوصفه المعيار العالمي الاسمي في العلاقات بين الدول . ومن التدابير الهامة في ذلك الاتجاه أن تعتمد الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة اعلانا بشأن نبذ استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية .

ان معيار القيم الانسانية المشتركة هو الذي وجه الدول الاشتراكية ، بما فيها جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، عندما اقترحت في الأمم المتحدة مبادرة انشاء نظام شامل للسلم والامن الدوليين . وقد انطلق مقدمو الاقتراح من مبدأ التكامل الذي لا يتجزأ للامن الدولي ، والذي لا يمكن إلا أن يكون عالميا ومتساويا لصالح الجميع ، ولا بد أن يشمل الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والانسانية . ومن شأن نظام الامن هذا أن يؤدي إلى اقامة عالم خال من الاسلحة النووية ، ينتهي فيه استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتبنى العلاقات بين الدول بروح الاحترام المتبادل والمداقة والتعاون . ان التبادل المستمر الواسع لوجهات النظر في الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل يؤكد أن مبادرة البلدان الاشتراكية تستهدف التغلب على نهج المواجهة وإرساء قواعد متحضرة للعلاقات وتهيئة مناخ من التفاهم والثقة المتبادلين في ممارسة الشؤون الدولية .

(السيد كرافيتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ويؤيد وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مواصلة وتنمية الحوار الدولي البناء بغية الالتماس المشترك للسبل والوسائل اللازمة لصياغة نظام شامل للسلم والامن الدوليين ، واعتماد تدابير ملموسة لتوفير ضمانات مادية وسياسية وقانونية ومعنوية ونفسية لعالم يخلو من الخطر النووي . ان البلدان الاشتراكية لا تقترح على المجتمع العالمي مفهوما من أجل المدى القصير ، بل برنامجا رشيدا طويل الاجل يدعو الجميع إلى السعي لإرساء العلاقات الدولية السلمية التي تعود بالفائدة المتبادلة . وتأمل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن تسهم الأمم المتحدة اسهاما كبيرا في إقامة نظام شامل للسلم والامن الدوليين على أساس التقيد الدقيق بمقاصد ومبادئ المنظمة وعلى أساس ميثاقها ، وأن تقوم بدور الضامن القوي الفعال لذلك النظام .

وهكذا فإن مفهوم الامن ، من وجهة نظرنا ، هو رؤية فلسفية وسياسية جديدة للعصر الذي دخلته البشرية ، وبرنامج للعمل الملموس لضمان التحرك العملي صوب عالم يخلو من الاسلحة النووية والعنف ، ومن وجهة النظر التاريخية ، صوب عالم مجرد من السلاح .

ان تحديد الاسلحة ونزع السلاح يشكلان دون شك أساس صرح الامن العام . وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ اقترح الاتحاد السوفياتي برنامجا لتخليص العالم من الاسلحة النووية . وتتضمن هذه الوثيقة مراحل واضحة تمتد حتى عام ٢٠٠٠ - عالم يخلو من وسائل التدمير الشامل ، وفضاء خارجي سلمي ، وقصر قدرات الدول العسكرية على الحدود اللازمة المعقولة - وتكمن أهميتها في كونها تعدّ ايذانا ببداية عملية الجمع بين التفكير السياسي الجديد وبين الممارسة العملية .

ونحن ننطلق من الاعتقاد بأنه من المستحيل أن نحسم بالكامل مسائل نزع السلاح النووي في اطار العلاقات بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية فقط . فالأمم المتحدة التي أجد لزاما عليّ أن أقول إنها تلعب دورا فريدا في التحرك صوب عالم يخلو من الاسلحة النووية ، يمكنها هنا ، وينبغي لها ، أن

تسهم اسهاما فريدا وهاما . وتود جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن تبذل المنظمة أقصى ما يسعها لتحقيق هذه الغاية ، مستغلة جميع آليات التفاوض القائمة ، بما فيها الهيئة الهامة المتمثلة في مجلس الأمن .

ان مسألة حظر التجارب النووية تحتل مكانة خاصة في كامل طائفة مشاكل نزع السلاح النووي . ومردّ الحاجة الماسة إلى حسم هذه المسألة هو أن تخفيض الترسانات النووية في حد ذاته ، دون حظر تجارب الاسلحة النووية ، لا يمكن أن يحل المشكلة ، لانه يبقي على امكانية تحديث الجزء المتبقي من هذه الاسلحة - أي تطوير أسلحة نووية أكثر قدرة وفتكا . ومن ثم فإن حظر التجارب النووية يعدّ خطوة ملموسة صوب الإزالة الحقيقية للأسلحة النووية .

ان الوثيقة المعنونة "الاحكام الاساسية لمعاهدة بشأن الحظر العام والكامل للتجارب النووية" ، التي قدمتها البلدان الاشتراكية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، تتيح فرصا جيدة لعقد محادثات بناءة بشأن هذا الموضوع . ويعتقد وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن معالجة هذه المسألة على الصعيد العملي في أقرب وقت ممكن أمر يتفق وإرادة الغالبية الساحقة من الدول .

ونحن نحیی الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للشروع قبل أول كانون الاول/ديسمبر في مفاوضات كاملة النطاق حول الحد من التجارب النووية ووقفها بالكامل في نهاية المطاف .

كما أن الاتفاق الذي تم توقيعه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن انشاء مراكز لتقليل الاخطار النووية يستأهل تأييدنا . وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة بشأن انشاء مركز متعدد الاطراف للتقليل من خطر الحرب . وفي رأينا أن إقامة خط اتصال مباشر يربط مقر الأمم المتحدة وعواصم الدول الاعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومقر رئيس حركة عدم الانحياز يمكن أن يساهم في تحقيق هذا الغرض .

ان الدول الاشتراكية تطرح بديلا سلميا لمجابهة المحاولات غير الرشيدة لتحقيق التفوق النووي . وتطلب جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إلى جميع البلدان أن تضطلع بدور نشط في تنفيذ البرنامج الخاص بإنشاء نظام دولي للتنمية الآمنة لانتاج الطاقة النووية ، الذي يتيح اتخاذ مجموعة كاملة من التدابير المادية والعلمية والتكنولوجية ، تستكملها قواعد واتفاقات قانونية دولية . فبوسع هذا البرنامج أن يحمي الناس من الأخطاء والحوادث التي تترتب عليها عواقب وخيمة بالنسبة لحياتهم ومحتهم .

ولايزال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي شاغلا آخر للبشرية بأسرها . ولا ينبغي السماح للاستعدادات "لحرب الكواكب" بأن تصل إلى نقطة اللاعودة ، وأن تضع في طريق نزع السلاح عقبات لا يمكن تحطيمها . ونحن مقتنعون بأن البرنامج الخاص بمبادرة الدفاع الاستراتيجي برنامج مدمر . وهذا أمر يعترف به الكثيرون ، حتى في الولايات المتحدة ذاتها . فمبادرة الدفاع الاستراتيجي برنامج عسكري خالص يستهدف تحقيق التفوق العسكري وتقويض الاستقرار الاستراتيجي في العالم .

ويبدو الافتقار إلى سياسات واقعية في هذا المجال الرئيسي حاداً بصفة خاصة ، ومن ثم فإن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد . وينبغي في المقام الأول الامتثال بصورة دقيقة لمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وقد آن الأوان للشروع ، في اطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، في محادثات بشأن عقد اتفاق أو اتفاقات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ويمكن أن يتمثل هدف هذه المحادثات في ابرام اتفاقات بشأن عدد من المشاكل ، مثل حظر منظومات الأسلحة التي تطلق من الفضاء إلى الفضاء ومن الفضاء إلى الأرض ، وعدم استحداث أسلحة جديدة مضادة للتوابع ، وإزالة الأسلحة الموجودة من هذا النوع ، ووضع ضمانات لحصانة التوابع الأرضية التي من صنع الانسان .

ومن الضروري أيضا تركيز الجهود على حل مشكلة أخرى ملحة بأسرع وقت ممكن - ألا وهي تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية . وقد سبق لي أن قلت إن تقدما مبشرا

قد أحرز في المحادثات التي أجريت في إطار مؤتمر نزع السلاح بجنيف . فالمقترحات التي طرحتها مؤخرا دول مختلفة في هذا المؤتمر تمهد الطريق أمام التوصل إلى اتفاق . وإن الاقتراح الداعي إلى الانطلاق من ضرورة جعل مبدأ التفتيش الإلزامي بالتحدي بغير الحق في الرفض مبدأ ملزما قانونا يعدّ اسهاما عمليا في نجاح المحادثات .

ونحن نكرر التأكيد على تأييدنا للمبادرات التي اتخذتها جمهورية المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا لإنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى والبلقان .

ان السعي إلى تحقيق أمن حقيقي عن طريق نزع السلاح يفترض ، بالإضافة إلى ازالة أسلحة التدمير الشامل ، اجراء تخفيضات يتفق عليها على وجه السرعة في الأسلحة والقوات المسلحة التقليدية . وقد أعربت البلدان الاشتراكية مرارا عن استعدادها للمضي إلى أبعد مدى تكون البلدان الأخرى على استعداد لبلوغه بشأن هذه المسألة . وكما تتذكرون ، فإن هذه البلدان قد أكدت استعدادها بأن طرحت في حزيران/يونيه ١٩٨٦ مقترحات محددة بشأن اجراء خفض كبير في القوات المسلحة والأسلحة في أوروبا من المحيط الاطلسي إلى جبال الاورال - شريطة وضع اجراءات تحقق واسعة المدى .

وان تنسيق وتنفيذ تدابير شاملة للرقابة الدولية على التسلح وعلى الأنشطة العسكرية المسموح بها ، بما في ذلك التحقق في القواعد العسكرية الأجنبية ، واتباع جميع الدول النووية لنهج عسكرية دفاعية ، أمور من شأنها أن تتيح فرصة كبيرة لتعزيز الثقة فيما بين الدول .

وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مبادرة جمهورية بولندا الشعبية لخفض الأسلحة وتعزيز الثقة في أوروبا الوسطى ، وهي المبادرة المعروفة باسم خطة ياروزيلسكي .

وإنني أؤكد على اقتناعنا بأن تحرير الموارد المالية والطاقات الفكرية وتخويرها لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بما في ذلك تنمية البلدان النامية ، ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من جميع تدابير نزع السلاح . ونحن نعتقد أن

كل خطوة تتخذ على طريق خفض الأسلحة لا ينبغي أن تزيد أمن الأمم فحسب ، بل أن توفر أيضا موارد أكبر لرفع مستويات معيشة الشعوب . وقد تجلى موقفنا هذا بوضوح في المذكرة المعنونة "نزع السلاح من أجل التنمية" التي قدمتها البلدان الاشتراكية في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد مؤخرا .

ولما كان صرح السلم لا يمكن أن يكون متينا إذا ظل أي جزء منه خارج نطاق نظام الأمن ، فإن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد بحزم تسوية حالات الصراع وإزالة بؤر التوتر الإقليمية .

ويبرز بوجه خاص هذه البؤر الصراع في الشرق الأوسط ، الذي يعدّ من أقدم بؤر التوتر الدولي وأشدّها تهديدا بالانفجار . وقد أوضح تطور الحالة في الشرق الأوسط بجلاء فشل الاعتماد على القوة العسكرية أو المجابهة أو الصفقات المنفردة . ولا يمكن للتسوية الحقيقية أن تتحقق إلا عن طريق انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وانشاء دولته المستقلة ، وضمان حق جميع بلدان المنطقة في وجود وتنمية آمنتين . ان عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن ، سيكون سبيلا معقولا وسليما لإحلال السلام العادل في المنطقة . وقد ظهر توافق دولي واسع في الآراء لصالح عقد هذا المؤتمر ، غير أن موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية هو حجر العثرة الوحيد .

وينبغي إيجاد حلول سياسية لقضايا الخلاف بين ايران والعراق على مائدة المفاوضات ، حتى يمكن وضع حد لحرب الأشقاء بينهما .

أما حشد الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى في منظمة حلف شمال الأطلسي لوجود بحري كثيف في منطقة ضيقة نسبيا تستمر فيها الحرب فإنه أمر قد تترتب عليه عواقب وخيمة لا يمكن التكهّن بها .

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد تنفيذ قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) بالكامل ، والاستناد إليه في صون وتعزيز وحدة العمل بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . ونحن نعلّق أهمية خاصة على الجهود السياسية المبذولة في إطار الأمم المتحدة والرامية إلى تحويل الصراع الايراني العراقي إلى مجرى الحل السلمي . ونعتقد أن الامين العام يمكن أن يظطلع بدور كبير في إيجاد تسوية عادلة مقبولة لكلا الجانبين .

كما أن مصالح الامن العالمي ، شأنها شأن المصالح الحيوية للشعب القبرصي ، تقتضي على وجه العجلة بذل جهود دولية جماعية لمعالجة الحالة المتأزمة في قبرص . ويتمثل الطريق السليم لحل هذه المشكلة ، من وجهة نظرنا ، في أن يعقد في إطار الأمم المتحدة مؤتمر دولي تتوافر فيه صفة التمثيل ويتمكن من تحديد العناصر الأساسية للتسوية ، مثل اعتبار الجزيرة منطقة مجردة من السلاح ، وإنشاء نظام من الضمانات الدولية الفعالة لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية . ونحن نؤيد المساعي الحميدة للامين العام والدور النشط لمنظمتنا في هذا المجال .

وتشارك جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية المجتمع العالمي قلقه ازاء الحالة المتفجرة في أمريكا الوسطى . ونحن نطالب بقوة بوضع حد لتدخل حكومة الولايات المتحدة في شؤون نيكاراغوا ، ونعلن تضامننا الحازم مع النضال العادل لشعب نيكاراغوا . فمن الممكن في تلك المنطقة إيجاد حلول تحظى بالقبول المتبادل ، كما توضح بصورة جلية الاتفاقات التي توصلت إليها دول أمريكا الوسطى بشأن سبل إحلال سلم دائم في المنطقة .

وإن المسارعة إلى تسوية الصراع في الجنوب الأفريقي ، الذي مازال يشكل بسؤره
توترا خطيرة ، من شأنها أن تخدم مصالح السلم والأمن الدوليين فنظام الفصل العنصري
يصعد قمعه لسكان البلاد الأصليين ، منتهجا سياسته الاستراتيجية المتمثلة في زعزعة
استقرار دول خط المواجهة ، وممارسة الضغط السياسي والعسكري عليها ، ومواصلة
احتلاله لناميبيا . إن الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه لتحقيق السلم والأمن في المنطقة
لا يتمثل في مجرد التغيرات عن طريق الاملاحات المزعومة ، بل بالأحرى في الإزالة
الكاملة المحددة للفصل العنصري . وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
تأييدا قويا ما تطالب به الدول الأفريقية من فرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام
جنوب افريقيا العنصري وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

أما تطبيع الحالة في جنوب شرقي آسيا فإن أساسه السليم يتمثل في المقترحات
الواقعية المقدمة من كل من فييت نام ولاوس وكمبوتشيا لإقامة منطقة للسلم والاستقرار
والتعاون الدائمين في المنطقة . ومن شأن سياسة المصالحة الوطنية التي بدأت بها
حكومة جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية أن تيسر بلوغ تلك الأهداف على نحو حقيقي سريع .
وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية النهج الذي نادت به جمهورية
كوريا الديمقراطية الشعبية ، ألا وهو انسحاب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية
 وإعادة توحيد البلد على أساس ديمقراطي وبدون أي تدخل خارجي . كما أننا نؤيد تماما
المقترح الذي تقدمت به جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتحويل شبه الجزيرة
الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية .

ولقد قصرنا تناولنا على بضعة بؤر للتوتر تشكل إزالتها ، وكذلك الحيلولة
دون نشوب صراعات وأزمات جديدة على الصعيدين العالمي والإقليمي ، جزءا لا يتجزأ من
الجهود الرامية إلى وضع نظام شامل للسلم والأمن الدوليين . وهناك جزء هام من ذلك
المفهوم يتمثل بالنواحي الاقتصادية . فالتغيرات في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات
الاقتصادية الدولية ، على غرار التغيرات في المجال السياسي ، تتسم بترابطها
المتزايد . بل إن هذا هو الميدان الذي يتضح فيه ترابط الدول بأجلى صورته . ومع ذلك

(السيد كرافيتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

فإن طبيعية النظام الاقتصادي الدولي القائم تجعل تأثير تلك العلاقة المترابطة على مختلف البلدان مفتقرا إلى التوازن افتقارا شديدا ، على نحو يمثل انتهاكا صارخا لأبسط مبادئ المساواة والعدالة والأمانة . فالبعث يجني أرباحا تقدر ببلايين الدولارات في حين يزداد انزلاق البعض صوب هاوية الانهيار المالي والاقتصادي ولاشك في أن هذا الوضع بأكمله مخوف بأكثر الأثار السياسية خطورة .

إن وجود عناصر من المحتمل أن تكون متفجرة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، مثل التبادل غير المتكافئ ، وأزمة الديون ، وغيرها من أشكال النهب الاستعماري الجديد للأمم النامية ؛ ينطوي على خطر حقيقي لاشارة اضطرابات عنيفة يمكن أن تعرّض السلم العالمي للخطر .

ونحن نعتقد أنه يمكن تحقيق مساهمة هامة في ضمان الأمن الدولي باتخاذ تدابير تستهدف تحقيق السيطرة على عملية الترابط الاقتصادي بين الدول ؛ تدابير من شأنها أن تكفل الاستقرار في العلاقات بين الدول . وتؤمّن في نهاية المطاف الطابع الآمن والمفيد على نحو متبادل لجميع المعاملات الاقتصادية العالمية . ومن أجل الوفاء بهذه المهمة ، يتعين على جميع بلدان العالم ، صغيرها وكبيرها ، صناعية ونامية ، وبغض النظر عن نظمها الاجتماعية ومستويات تنميتها ، أن تضافر جهودها وأن تعمل سويا .

إن تعاون الدول في المجالين البيئي والانساني يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إقامة نظام شامل للأمن . ومن غير المقبول أن تمتد الخلافات الأيديولوجية إلى العلاقات الدولية أو أن تستخدم مشكلة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية بغية إشارة المجابهة ، تماما كما أن من غير المقبول أن يقاس بمعاييرين أو يكال بكيلين مختلفين .

ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى أن تسترشد في سياساتها بأولوية وسيادة القيم الانسانية المشتركة والقانون الدولي ، عملا على حسم النزاعات عن طريق التفاوض ، وتحرير أنفسها من عبء المجابهة والشك .

وتعتزم جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن تتعاون تعاوننا نشطا مع الدول الأخرى في كفالة السلم والأمن الدوليين ، بروح حسن النية ، وادراكا منها

للمسؤولية المشتركة عن مستقبل الحضارة الانسانية . ويتطابق هذا الموقف تماما مع الاهداف والمقاصد التاريخية للسياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة السوفياتية ، التي سيحتفل بذكرها السنوية السبعين في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

ففي عقولنا وقلوبنا ، تعد ثورة عام ١٩١٧ الاشتراكية مبعث فخر قومي كبير لدى الشعب السوفياتي . فقد بعثت الثورة حماسا لم يسبق له مثيل ونشاطا مبدعا خلاقا من جانب جماهير الشعب الفقيرة ، واصبحت تمثل اعظم لحظة لشعبنا المنتصر الذي قضى بصورة نهائية على استغلال الانسان لاخيه الانسان . لقد انقضت عشرات السنين منذ القضاء على البطالة في بلادنا ، وليس لدينا قمع للأقليات العرقية ، ولا فقر ، ولا أمية . ويعيش العاملون واثقين من مجتمعهم يحميهم ، فيعيشون من ثم واثقين من مستقبلهم . ومازالت ثورة تشرين الاول/اكتوبر العظيمة تحيا حتى اليوم مستمرة في انجازاتها . ففي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، كما في جميع أرجاء الاتحاد السوفياتي ، تزدهر عملية الاملاح الكبيرة الجارية في كل ميادين الحياة ، بهدف التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعنا الاشتراكي .

ومن الامور ذات المغزى الرمزي الكبير أن أول عمل تشريعي للجمهورية السوفياتية كان هو مرسوم السلم . وان تفكيرنا السياسي الجديد ، حسبما يطبق في السياسة الخارجية وفي سلوكنا على الساحة الدولية ، ليرتبط ارتباطا لا ينغصم بوصية لينين بشأن إقامة عالم ديمقراطي عادل .

وحسبما أكد فلاديمير ف. شتريبيتسكي ، أول سكرتير للجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية أوكرانيا ، فإنه

"تنفيذا لهذه الوصية ، سيبدل حزبنا والدولة السوفياتية غاية جهدها لصيانة السلم وتعزيزه ، وتحسين الحالة الدولية المعقدة والتي غالباً ما تتسم بطابع متفجر" .

(السيد كرافيتس ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مقتنع بأن المشاركين في الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة سيرفعون أصواتهم تأييداً لاسلوب العمل هذا ، وبأن الجمعية العامة نفسها ستصبح مكاناً ومدرسة لتعاون الدول وتضامنها سوية في استنباط مفهوم الأمن للجميع ؛ ذلك الأمن الذي يتماشى مع حقائق العصر النووي وعصر الفضاء .

السيد ماني باكو (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تعد الدورة السنوية للجمعية العامة بالنسبة لمجتمع الأمم ، ولشعوب الأمم المتحدة وحكوماتنا ، فرمة لامل يتجدد كل عام ، وإعادة تأكيد سنوية للثقة في الصلاحية المستمرة لمبادئ ميثاق سان فرانسيسكو ومثله العليا ، تلك المبادئ والمثل العليا التي تعكس التطلعات الانسانية المشروعة والعميقة صوب السلم والوثام بين الأمم ، وصوب الحرية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل الشعوب والافراد دون تمييز .

إن انتخاب السفير بيتر فلورين ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، رمز لذلك الايمان القوي الذي تشترك فيه جميع شعوب المعمورة بأخوتنا وانسانيتنا ومسيرنا المشترك . إنه رمز مسيرة طويلة بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مما يعطي معنى حقيقيا لطبيعة عالمنا الفريدة ولعالمية الجنس البشري الواحد .

إن هذا الانتخاب تكريم له ، واعتراف أيضا بالاسهام الايجابي لبلده ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، في النهوض بالشؤون العالمية . وأود أن أضم صوت بلدي إلى أصوات الذين سبقوني في الاشادة به ، وأن أكرر تهنئة وفدي للسيد رشيد جودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، الذي أدار أعمال دورتنا الأخيرة بنشاط وكفاءة واحساس كبير بالمسؤولية .

وأكون مقصرا إن لم أعرب لسعادة خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام للأمم المتحدة ، عن ثنائنا وتقديرنا للعمل البالغ النفع الذي ينهض بأعبائه بوصفه الامين العام للمنظمة فهو مراقب يقظ وبارع للمسرح الدولي ، نراه كلما تعلق الأمر بالسلم يسافر في أرجاء المعمورة ويعمل بنشاط وأناة وتصميم لتعزيز الحوار الذي لا غنى عنه لتحقيق التفاهم فيما بين جميع الأطراف . وانني أشكره على ذلك ، باسم النيجر .

وعلى الرغم من التحسن البطئ الذي نشهده هنا وهناك ، فإن جوانب عديدة من جوانب الحالة السياسية الدولية في مناطق عديدة من العالم لا تزال تسبب قلقا عميقا لحكوماتنا وشعوبنا .

ويصدق هذا القول على الجزء الجنوبي من القارة الافريقية ، التي حولها نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا ، بعناده وصلفه ، إلى بؤرة متفجرة تهدد أمن المنطقة بأسرها ، بل وتهدد في الواقع السلم الدولي . فالحالة التي أوجدها ويحافظ عليها نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا في ذلك الجزء من القارة الافريقية ، تعد من أخطر التحديات التي تهدد ملطة الأمم المتحدة ، وإهانة لا يقبلها ضمير البشرية .

كيف نسمح لجنوب افريقيا ، على الرغم من نداءات الجمعية العامة ومجلس الامن المتكررة ، بأن تستمر في احتلالها غير الشرعي لاقليم ناميبيا ونهب موارده

الطبيعية ، وبأن تواصل بشكل منظم قتل أو سجن جميع الناميبيين الذين يرفضون الوضع الاستعماري المفروض عليهم ويكافحون لاستعادة حقوقهم ؟ كيف يمكننا أن نقبل بحالة تواصل فيها جنوب افريقيا أعمالها العدوانية ضد دول خط المواجهة ، وتستمر ، بمساعدة عماليت مسلحة أوجدتها ومولتها لخدمة أغراضها الشريرة ، في شن الهجمات وارثكاب عمليات الاغتيال والاختطاف والتخريب ؟ كيف نقبل باستمرار نظام الفصل العنصري الكريه ، الذي يمثل إنكارا لنفس القيم التي تشكل أسس السلم الوطييدة ، والتي أنشئت هذه المنظمة لتدافع عنها ؟

كلا ، لا يمكن أن يكون هناك حل وسط مع الفصل العنصري ومع ممارسيه . لا يمكن قيام تفاهم مع سياسة ينكر الانسان بمقتضاها أخاه الانسان ، وتدابير فيها بالاقدام جميع القيم التي ضحى ملايين الرجال بأرواحهم دفاعا عنها ، والتي يناصرها المجتمع الدولي بكل الحرارة والحماس . وليس هناك من راغب في التقدم أو صاحب ضمير حي يستطيع أن ينام بسلام ما دام ذلك النظام البغيض قائما في ذلك الجزء من العالم ، ذلك النظام الذي ينكر فيه رجال على رجال آخرين حقهم في الوجود .

وعلى ضوء عدم فعالية عمليات الشجب الكلامي والتنديد ، أوصي بأن تعتمد الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الدولية عقوبات اقتصادية شاملة والزامية ضد جنوب افريقيا . والهدف من تلك العقوبات هو إرغام نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا على التخلي عن سياسة الفصل العنصري غير الانسانية التي مارسها ، وتنفيذ خطة الأمم المتحدة السلمية لاستقلال ناميبيا . ولا بد لنا أن نسجل أن جنوب افريقيا قد أحبطت جميع هذه الاجراءات ، وأنها تواصل تحدي الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ، متشجعة بمساعدة وإغراء أولئك الذين يحرضونها سرا وعلانية .

وأود في هذه المرحلة أن أعيد التأكيد على دعم وتضامن النيجر وشعبها مع شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا في كفاحهما من أجل التحرر ، ومع دول خط المواجهة ، التي تقع ضحية لعدوان متكرر من قبل نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا . إن النيجر تدعو المجتمع الدولي لاتخاذ اجراء حازم للاسراع في تحقيق استقلال ناميبيا ، وفقا

لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما تدعو المجتمع الدولي لاتخاذ اجراء حازم لازالة نظام الفصل العنصري .

وتمثل قضية تشاد بالطبع بؤرة أخرى من بؤر التوتر الخطرة في القارة الافريقية ، يتعين التخلص منها بسرعة . وهي تستدعي اهتماما يقطبا من الجمعية ، بالإضافة الى المبادرات التي اضطلع بها في اطار منظمة الوحدة الافريقية . وقد قامت النيجر ، بوصفها جارا تؤرقه هذه القضية ومستعدا لتقديم المساعدة حيثما أمكن ، بالانضمام الى العديد من المبادرات التي اضطلع بها لاعادة السلم الى تشاد . وان اعادة السلم الى ذلك البلد تستلزم إحلال السلم فيما بين كافة أبناء تشاد وفقا لمُثل ومبادئ ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية في ذلك البلد ، واحترام استقلاله ووحدة وملامة أراضيه . وليس هناك سبيل آخر لتحقيق السلم فيه .

وترحب النيجر بالتقدم الكبير الذي أحرز في عملية المصالحة الوطنية التي بدأتها حكومة تشاد والتي تواصل انتهاجها بآناة . ونحن نؤيد بالمثل الاجراء الذي اضطلعت به منظمة الوحدة الافريقية من خلال اللجنة المختصة برئاسة سعادة الحاج عمر بونغو ، رئيس جمهورية الغابون .

وفي نهج جديد استهدف ايجاد حل لمشكلة تشاد ، قام مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الاخير ، الذي انعقد في أديس ابابا في تموز/يوليه من هذا العام ، برفع مستوى عضوية اللجنة المختصة المعنية بالنزاع بين تشاد وليبيا الى مستوى رئيس دولة ، وحث جميع الأطراف على التعاون معها . وانه من دواعي سرورنا ان اجتمع اللجنة المختصة الاخير الذي انعقد في لوساكا قد حقق لأول مرة مشاركة فعالة من جانب الطرفين ، مما عزز وقف اطلاق النار الذي أعلن في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بناء على طلب رئيس منظمة الوحدة الافريقية . وقد قام اجتماع لوساكا أيضا بوضع واعتماد برنامج عمل دقيق يشتمل ، من بين جملة أمور ، على الدعوة الى اجتماع آخر لرؤساء الدول الاعضاء في اللجنة المختصة ، بمشاركة الرئيسين التشادي والليبي .

وفي رأينا أن من المهم لنا جميعا ان نؤيد ونعترف بجهود منظمة الوحدة الافريقية .

وفي البيان الختامي لاجتماع لوساكا ، أعرب أعضاء اللجنة المخمسة عن قلقهم إزاء "مخاطر تدويل" النزاع بين تشاد وليبيا . وهذه الاخطار قائمة وينبغي تلافيتها بأي شمن ، ويتعين على المجتمع الدولي ان يعمل على تلافيتها .

ويتعين على كل من تشاد وليبيا ان تفهم انه لا يمكنها ان تعيش متجاهلة حقوق الدولة الأخرى . ولا يمكن لأي منهما أن تعيد صنع الحقائق الجغرافية لتتلاءم مع أهدافها ، أو أن تعيد رسم خريطة العالم وفقا لاهوائها . فقد كتب عليهما ان تعيشا معا . وكجارتين ، من واجب كل منهما ان تحترم الأخرى ، وعليهما أن تسويا خلافتهما ، وأن تعيشا بوشام . وعليهما ان تتأكدوا من ان علاقاتهما تتمشى مع شروط علاقات حسن الجوار التي لا مفر منها .

كما أن مشكلة الصحراء الغربية أيضا تبقى على مستوى توتر يؤسف له في الجزء الشمالي الغربي من القارة الافريقية . وانطلاقا من رغبة صادقة في رؤية السلم والتفاهم وقد سادا بلدان المغرب ثانية ، أيدت النيجر بقوة جميع الجهود التي بذلت لتحقيق تسوية عادلة وشاملة لتلك المشكلة .

ونحن نرحب في هذا الصدد بالمحاولات الأخيرة التي جرت في اجتماع وجدة بهدف التوصل الى تفاهم ، كما نتقدم بتهانينا الحارة الى صاحب الجلالة الملك فهد بن عبد العزيز ، ملك المملكة العربية السعودية ، على جهوده التي لا تكل لتخفيف حدة التوتر في ذلك الجزء من قارتنا . وفي نفس الوقت ، يتعين عليّ أن أشيد بالامين العام على جهوده اللبقة والحكيمة والنافعة ، والمتسمة بالصبر والناة . ونحن نشجعه على مواصلة أنشطته بغية ايجاد جو في المنظمة موات لاجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في الصحراء ، إذ أن ذلك هو السبيل الوحيد لايجاد حل دائم لتلك القضية العويصة .

وهناك بؤر توتر أخرى في أنحاء أخرى من العالم تسبب الكرب والقلق ، وتتطلب

بذل جهود متضافرة من قِبَل المجتمع الدولي .

إحدى تلك البؤر هي الحرب بين الأشقاء في إيران والعراق وهما عضوان في منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة عدم الانحياز ومنظمة الأمم المتحدة كما أنهما ينبغي أن يكونا بكل المقاييس على صلة وثيقة . هذه الحرب التي دخلت الآن عامها الثامن قد شهدت في الأسابيع الأخيرة تصعيدا أكثر خطورة وتهديدا لكل منطقة الخليج العربي الفارسي . ولا يمكن التوصل إلى سلم عادل ودائم إلا بوقف الأعمال العدائية وقبول الحوار . وترحب النيجر باتخاذ مجلس الأمن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) في ٢٠ تموز/يوليه ويناشد طرفي النزاع على نحو عاجل قبول أحكامه والتعاون مع الأمين العام في تنفيذه .

ولا تزال فرص التوصل إلى تسوية شاملة ودائمة عن طريق التفاوض لمشكلة الشرق الأوسط بعيدة . ولا تزال الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني متجاهلة ويتم إنكارها . إن إسرائيل تتمسك باحتلال الأراضي العربية وكجزء من خطتها لوضع المجتمع الدولي أمام الأمر الواقع ، تغير على نحو نشط البنية الديمغرافية ، والمركز القانوني والثقافي والديني للأراضي الفلسطينية بما في ذلك مدينة القدس . وقد اعترض الرأي العام الدولي مرارا على هذه الممارسات وطالب إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة ووضع حد لاساءة معاملة السكان في تلك المناطق والامتناع عن استغلال مواردها .

وفي نفس الوقت تتواصل المأساة اللبنانية في خضم نوع من اللامبالاة العامة من جانب المجتمع الدولي .

وفي كلتا الحالتين يجب أن تفهم إسرائيل أن وجودها لا يمكن ضمانه إلى الأبد عن طريق القوة بيد أنه يمكن ضمانه عن طريق حل سلمي وشامل ودائم للمشكلة الفلسطينية وبشكل أكثر عموما لمشكلة الشرق الأوسط . يجب أن تقبل إسرائيل القول بأن قضية فلسطين هي محور الصراع في الشرق الأوسط وبأن السلم في المنطقة يتضمن منح منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حق الاشتراك على قدم المساواة في أية عملية للمفاوضات ترمي إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

وأمریکا الوسطى هي الأخرى منطقة يكتنفها الاضطراب الدائم وينبغي للجمعية العامة أن توليها اهتماما بالغا . ولا تزال تلك المنطقة منذ عدة سنوات غارقة في أزمة خطيرة تتسم بالمواجهة العسكرية وعدم الاستقرار الاجتماعي والتوترات المتعددة والمعقدة فيما بين الدول . وثمة أمل جديد الآن نتيجة لخطة غواتيمالا للسلم التي ماغتها دول المنطقة ، والنيجر ترحب بها ترحيبا حارا .

كما نواصل على نحو وثيق متابعة التطورات التي حدثت في شبه الجزيرة الكورية حيث الموقف لا يزال بالغ التوتر . ونحن نشجع الجهود التي اضطلعت بها الكوريتان للتوصل الى إعادة التوحيد السلمي لامتھما العظيمة .

وفيما يتعلق بالحالة في كمبوتشيا وفي أفغانستان تود النيجر مرة أخرى أن تؤكد من جديد عدم قبولها لاحتلال الأراضي التي تمتلكها بلدان أخرى بالقوة انتهاكا لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويجب أن يواصل المجتمع الدولي السعي لتمكين هذين البلدين من تقرير توجهاتھما السياسية بكامل ارادتيھما الحرتين ، وتمكن سكانھما من اختيار مستقبلیھما بحرية كما يجب ضمان احترام وصون مركزھما بوصفھما دولتين غير منحازتين .

ومما هو مسلم به على وجه العموم أن سباق التسلح المتعذر ضبطه يمثل واحدا من التحديات الخطيرة والمروعة التي تواجه عالمنا .

ويدرك الجميع أن المواجهة النووية ستعرض كامل الحضارة الانسانية للخطر ، كما أنها ستدمر كل أشكال الحياة على وجه البسيطة . ومن هنا فمن الضروري أن تتخلى الدول الكبرى وكذلك جميع البلدان المعنية عن برامجها النووية وأن تشرع في انتهاج سياسة شجاعة وجسورة تقوم على نزع السلاح الشامل . إننا نشهد لحظة تاريخية بالنسبة للبشرية لأنها حاسمة بالنسبة لمستقبلها على الأرض . وسيسجل التاريخ القرار الحكيم للبلدان التي تمتلك القدرة النووية بتخليها عن برامجها وبتدميرها لأجهزة الدمار المقامة في مناطق كثيرة من العالم . وسيزيد هذا القرار من عظمة الانسان وسيضعه في اتساق مع نفسه ومع بيئته لأنه سيقدم الدليل على أنه قادر على التعقل ويعرف كيف يتوقف حين يتوجب ذلك .

إننا نحن البلدان النامية ونحن نراقب عن كثب هذه الحالة نشعر باليأس وخيبة الأمل ونحن نرى مبالغ طائلة تصل الى بلايين الدولارات تلتهمها هذه المفامرة الحمقاء التي يتمثل هدفها الوحيد في النهاية في القضاء على البشرية بينما ملايين الرجال والنساء في مناطق واسعة من العالم يعيشون بشق الأنفس في فقر مدقع شامل في كفاحهم اليومي لمجرد البقاء على قيد الحياة .

إن الاتفاق المبدئي الأخير الذي توصلت اليه منذ أسبوعين كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن ازالة الموارىخ متوسطة المدى يعد مشجعا في هذا المجال ويشير فينا الأمل بظهور عالم أقل غموضا .

هذه الشواغل السياسية التي ذكرتها للتو يجب أن ينظر اليها سويا في اطار عوامل القلق الملحة المرتبطة بالازمة العميقة وطويلة الأمد في الاقتصاد العالمي . إن الحالة الاقتصادية التي تمر بها بلدان العالم الثالث تزداد صعوبة أكثر من ذي قبل ويعد عبء الدين المتزايد أكثر جوانبها حرجا .

لذا ، فإنه على الرغم من أن الدين العام الواقع على افريقيا من الناحية الكمية أقل بكثير من حجم الديون الواقعة على قارات أخرى وحتى أقل بكثير من حجم الديون الواقعة على بعض البلدان فرادى فإنه أصبح غير محتمل بالنسبة لمعظم البلدان الافريقية نظرا للأزمة الاقتصادية السائدة في القارة . وقد وصل حجم خدمة الدين في معظم هذه البلدان الى ٣٠ في المائة من مجموع حواصل الصادرات وهو المعدل الذي يعد أقصى ما يمكن احتمالاه بالنسبة لأي بلد . وتصل خدمة الدين بالنسبة لبعض هذه البلدان الى ٦٠ في المائة من حواصل الصادرات فيما تساوي بالنسبة لبلدان أخرى مائة في المائة .

ولعل الجمعية العامة تتفق معي على أن تسديد خدمة دين بهذا الحجم جنون اقتصادي . فهو مستحيل تماما . وعليه فبالرغم من الرغبة الصادقة لدى كثير من الدول الافريقية في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية فإنها تجد نفسها الآن غير قادرة على القيام بذلك بسبب حالتها الاقتصادية .

والوسائل التي اكتشفت حتى الآن لم تكن مبشرة بالنجاح فيما يتعلق بإيجاد حلول مرضية لهذه المشكلة . وهي تتراوح بين الاجراءات الانفرادية التي تتخذها الدول المدينة وسياسات إعادة الجدولة التي يوافق عليها الدائنون . وترى النيجر أنه لا يمكن لنا أن نجد حلا لمشكلة الديون إلا بالحوار والعمل المتضافر ويجب أن يجتمع الدائنون والمدينون لبحث ومناقشة اتخاذ مبادرات جسورة ومبتكرة يمكن تطبيقها في هذا الصدد .

وفضلا عن مسألة الدين تبرز مشكلة إصلاح الاقتصادات الافريقية التي عصفت بها الأزمات على نحو شديد . وقد سلم المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا بحقيقة وعمق وخطورة هذه الازمة . كما اعترف بأن افريقيا بالرغم من طاقاتها الهائلة لا تزال أقل القارات نموا . وقد أوضحت جميع المؤشرات الاقتصادية أن افريقيا تأتي في المؤخرة بالنسبة لغيرها من القارات . وقد أدت الازمة الى حدوث هبوط ملحوظ في دخل الفرد والى ركود بل وسلبية معدلات النمو في كثير من البلدان .

وبعد استقرار جميع التنبؤات فإن آفاق الانتعاش والنمو والتنمية تبقى بعيدة المنال مالم تحظ الجهود التي تضطلع بها البلدان الافريقية بالتأييد الكامل من جانب المجتمع الدولي . وقد تلقت افريقيا ذلك الدعم في أيار/مايو ١٩٨٦ في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة . إلا أنه بعد انقضاء ما يقرب من عام ونصف العام على اعتماد الأمم المتحدة لبرنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا يتعين علينا أن نلاحظ أن شركاء افريقيا يلزمون جانب الجمود حين يتعلق الأمر بالوفاء بالتزاماتهم .

وفي الوقت ذاته اعتمدت افريقيا برامج لاصلاحات الهيكلية وتدابير لانعاش ، في اطار هذا المشروع القائم على المسؤولية المشتركة وقدمت من أجلها تضحيات لا تحصى . وبالرغم من النتائج المشجعة التي ظهرت فعلا ، فان البلدان الافريقية لم تحصل من البلدان الصناعية على المساعدات التي تلزمها لتحقيق انعاش اقتصادي حقيقي . وتستحق هذه القارة المغفمة بالحياة وبالأمال رد فعل أكثر ايجابية من المجتمع الدولي . وافريقيا التي كانت مهدا للجنس البشري والتي أسهمت اسهاما كبيرا في نمو الحضارات الكبرى وازدهارها ، وقفت أيضا الى جانب أمم معينة ، أصبحت الآن أمما كبرى ، في لحظات حرجة من تاريخها وساعدتها في الدفاع عن نفسها والحفاظ على كيانها . ولذا فان الحق والعدل يقضيان الآن بأن تساعد تلك الامم افريقيا في التغلب على الصعوبات التي تواجهها .

وتحتاج افريقيا الى المساعدات بصورة ملحة لكي تواجه بصفة خاصة أشد أوضاع الزراعة والأغذية التي واجهتها حرجا على الاطلاق . ويعد انتعاش الزراعة الافريقية الشرط المسبق لتحقيق التنمية في القارة . ومن ثم ، تعتمد استراتيجية التنمية في بلدان الساحل ، ومنها بلادي ، أساسا على التنمية الزراعية . وقد تأكد هذا الخيار من جديد وبوضوح في خطة السنوات الخمس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩١ في النيجر ، التي عقدت من أجلها طاولة مستديرة من الدول المانحة في تموز/يوليه الماضي في جنيف . وقد رحب شركاء النيجر الرئيسيون بالطابع الجسدي والعملي للسياسات والاستراتيجيات التي يميز برامج التنمية التي تنتهجها حكومتنا . وقد تعهد الشركاء بدعم تلك البرامج والمساعدة على تنفيذها . وأؤكد هنا من جديد وأجدد الامتنان العميق الذي يشعر به شعب النيجر وزعماءه تجاه شركائنا .

وعلىنا أن نواجه في هذا القطاع الحيوي وهو الزراعة الظروف الطبيعية المعاكسة في الساحل وأن نكافح الآثار المساوية المترتبة عليها من جفاف وتسحر ، وأن نقيم البنية الأساسية اللازمة للزراعة المائية التي لا غنى عنها إذا كنا نريد تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية . ولذلك فان الجهود التي يتعين أن نقوم بها كبيرة

للفاية . غير أننا عازمون على الاضطلاع بها . ومن بين المبادرات الكثيرة التي قامت بها الحكومة والتي تتم جميعها عن عزمها ذكرت الالتزام بمبادرة مارادي التي تعلن عن ميلاد الخطة الرئيسية لمكافحة التصحر والجفاف للبلدان الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول للتحكم في الجفاف في الساحل وتنظم تعبئة الشعب تعبئة حقيقية لمكافحة ظاهرة تدهور البيئة .

وترحب النيجر ، في هذا الصدد ، بالتقرير الذي أعدته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برئاسة السيدة برونوتولاند رئيسة وزراء النرويج . ويبين هذا التقرير بحق العلاقة التي لا تنفصم بين حماية البيئة ورفاهة الجنس البشري . ومن المستحيل أن نغفل مشاكل البيئة عن مسائل التنمية والاقتصاد . ونحن نتفق مع النتائج التي توصلت اليها اللجنة العالمية المعنية بالبيئة التي تتماشى مع النتائج التي توصل اليها مؤتمر "سلفا" المعقود في شباط/فبراير ١٩٨٦ في باريس . وينبغي أن نقرر بأننا إذا لم نتوصل هنا والآن الى وضع سياسة مستمرة وحقيقية لحماية البيئة تشمل الانتاج الزراعي والماشية والعمل على مكافحة ظاهرة التصحر ، فاننا نعرض أنفسنا مستقبلا جميعا ذاتها للخطر . وتبين الاثار المساوية المترتبة على التصحر في منطقة الساحل وخاصة في النيجر أنه في كل مرة يختل فيها التوازن بين الانسان وبيئته الطبيعية تصبح الدائرة الشريرة التي يمثلها الجفاف والجوع هي حقيقة الحياة الدائمة .

وفي ضوء هذه الخلفية ينبغي لنا أن ندرس الموسم الزراعي لهذا العام في النيجر ، وهو الموسم الذي يسبب لنا قلقا شديدا ويضعف من أسباب الأمل في نفوسنا . فالتأخر الشديد لموسم الأمطار والاضطراب في سقوط الأمطار بفعل التوقيت والمساحة جعلنا من المستحيل علينا مواجهة احتياجاتنا من الأغذية في العام القادم . وطبقا لتقديرات خدماتنا الفنية سنواجه عجزا في الحبوب مقداره ٣٥٠ ٠٠٠ طن على وجه التقريب في نهاية الموسم الزراعي الحالي . غير أن حكومتنا قد اتخذت الاحتياطات الضرورية لمواجهة هذه الحالة سواء باستخدام مواردها الخاصة أو عن طريق المعونة الكريمة التي قدمها المجتمع الدولي .

ولهذا ، فنحن بحاجة الى شراء الحبوب والاسمدة ومعدات الحرث والري . ومن بلد تشكل الصحراء نصف مساحة اراضيه ، نكون بحاجة قبل كل شيء الى تعبئة جميع الطاقات المتاحة لوقف زحف الصحراء ومنع العواصف الرملية من تغطية الواحات القليلة الموجودة او تدمير طبقات التربة الخصبة النادرة او الاراضي المالحة للزراعة . تلك هي شواغل شعب النيجر . وتبين جميع البيانات التي استمعت اليها منذ بداية هذه الدورة انها ايضا نفس الشواغل التي تقلق أماا أخرى كثيرة من العالم تتعطف الى السلم والحرية والتقدم ، وتضفي آمالها قيمة خاصة على الانشطة التي نقوم بها هنا .

وقد قال الرئيس ساني كونتشي من فوق هذا المنبر :

"ومع الإعلان العالمي لحقوق الانسان فان ميثاق الامم المتحدة ، بالتاكيد ، هو أنبل وثيقة وأنبل وأجدى قرار أصدره البشر" . (A/36/PV.25 ، ص ٢٧ - ٣٠)

وهو كذلك لانه يجسد كل آمالنا ويجعل من هذا المحفل جهازا لا بديل له نحقق من خلاله آمالنا .

السيد باسولي (بوركيينا فاسو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية ياسيدي أن أهنيكم على انتخابكم لمنصب نائب رئيس الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وسأكون شاكرا لكم إذا تكرتم فنقلتم الى السفير بيتر فلورين تهنئة وفدنا بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة ، وهذا الانتخاب بمثابة تقدير لمواهبه الدبلوماسية القديمة ، ولبلاده الجمهورية الديمقراطية الالمانية الذي تربطه ببوركينا فاسو أفضل العلاقات الممكنة . وبهذا يسعدني بحق أن أتقدم اليكم بتهانئي وتهانئ وفد بلادي . وأود أيضا أن أشيد بصدق بالسيد همايون رشيد جودري الذي ترأس بنجاح كبير الدورة الحادية والاربعين .

وانتهز هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييدنا الفعال وتشجيعنا للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وتقديرنا لجهوده الدائبة التي لا تعرف الكلل في الدفاع عن الاهداف النبيلة لمنظمتنا .

ونحن نجتمع هنا كل عام ، لتبادل الآراء ونتباحث سويا في المشاكل الدولية والمسائل التي تهمننا جميعا . ونحن نجتمع لكي نسعى سويا للتوصل الى حلول لمشاكلنا . لا للمشاكل التي تفرق بيننا وحدها ، وإنما أيضا للمشاكل التي تواجهها كل دولة منا بمفردها .

ولسوء الحظ ، فإننا نجد أنفسنا عاما بعد عام في برج بابل نتكلم لغات مختلفة تماما ، تختلط أصوات الغرب وأصوات الشرق ، وأصوات عدم الانحياز ، وأصوات المنحازين داخل عدم الانحياز ، وتشكل كلها تنافرا صارخا .

ومنذ وقت طويل ماتت فينا مشاعر الاخاء والصداقة ، وحل محلها جدل القسوة والممالج المادية . وفي كل يوم يزيدنا اقتناعا مسلك الأمم القوية اقتصاديا وعسكريا بأن في محكمة المجتمع الدولي يصدر الحكم بالادانة أو البراءة وفقا لقوة المسرء أو ضعفه . وتصبح المساواة والسيادة والاستقلال أكثر وأكثر كلمات مفرغة من فحواها .

وأود أن أقدم بعض الملاحظات البسيطة لتوضيح هذه النقطة : دعونا أولا ، ننظر في المناقشة العامة في الدورات السنوية . نجد أن قاعة الجمعية العامة تكتظ عندما تتكلم وفود معينة . وتفرغ بسرعة فور الانتهاء من القاء بياناتها . وعند الاستماع الى هؤلاء المتكلمين تحضر الوفود بكامل عددها ، ولكن كم من هذه الوفود يمثلها وزير خارجيتها أو حتى ممثلها الدائم عندما يأتي دور بوركيننا فاصو أو أية دولة من الدول الصغيرة لتسهم في هذه المناقشات ؟ ولا يخلو هذا المسلك من الدلالة . انه في الحقيقة ، تأكيد متعمد لتفوق البعض على البعض الآخر . كيف يكون الامر غير ذلك عندما تقام حفلات الغداء أو العشاء تكريما للوفود الافريقية والآسيوية ، واللاتينية الامريكية ، يتولى دعوتهم الى هذه الحفلات الذين لم يهتموا حتى بالاستماع اليهم ؟

والواقع أن افريقيا تعاني من الجوع ، شأنها شأن آسيا وامريكا اللاتينية . وتلك حقيقة مؤلمة لا نستطيع تجاهلها ، ونحن نحاول التخلص منها . ولكن ما تعاني منه قاراتنا ، في حقيقة الامر ، هو الجوع الى العدالة ، والحرية ، والاستقلال ، والكرامة . وينبغي أن تكون دورات الجمعية العامة فرسا خاصة حيث يتم تبادل مشير لوجهات النظر ، لا غابة يسود فيها حق القوي .

فمناقشاتنا البلاغية الطنانة ، التي نحشوها بالعبارات العدائية ، أبعد ممن أنها تعكس ما ينبغي أن تكون عليه مناقشاتنا من تبادل حيوي وقوي لوجهات النظر . ويشهد ذلك برغبتنا الجادة جميعا في تغيير العالم من أجل رفاهة شعوبنا .

ولن تكون منظماتنا أكثر فعالية ، وأقدر على العمل من أجل السلم في العالم إلا اذا قبلنا هنا أن نعطي لكل من دولنا ، وخاصة الأكثر فقرا منها ، الاعتبار السني تستحقه ، ليس على أساس ما ترغب أن تكون عليه ، بل ما هي عليه .

لقد اخترت أن أستهل بياني بهذه الكلمات التي قد تبدو غير مألوفة إلى حد ما ، لأن عجز منظماتنا عن الاتيان بحلول صحيحة للمشاكل التي تحيق بالعالم ليس أكثر من انعكاس صادق لحالتنا المعنوية . والدورات تتعاقب ، والبيانات تشرى ، ولا تظهر أية بادرة على تحسن الوضع الغوضوي للعالم . فلا تزال هناك نفس بسور التوتر ، والاختلالات الصارخة ونفس المظالم ، ولاتزال نفس المخاوف تخيم فوق صدورنا* . وعلى الرغم من كل ما تحدثنا به ، فقط مقط الرئيس سامورا مشيل ضحية لترددنا ، وعدم ثباتنا على مبدأ واحد . المجد والتكريم لذكراه ! ولم تمس هذه الجريمة الوحشية الخسيصة ضامر الذين نصبوا أنفسهم شرطة للعالم . وفي الجنوب الافريقي يستمر الوضع على ما هو عليه ، وهو وضع مهين لكرامة الانسان ، وفيه تعد على قواعد القانون الدولي وعلى منظماتنا . وقد نجح نظام برييتوريا البغيض في تخدير ضمير المجتمع الدولي ، وجعله لا يحس بالمعاناة التي لا توصف والتي سببها الفصل العنصري ، والجرائم الكريهة التي يرتكبها كل يوم . وإلا كيف نفسر أن ندمغ الفصل العنصري هنا بأنه جريمة في حق الانسانية ، ولا نستطيع أن نعاقبه تبعاً لذلك ؟

وفي الوقت الذي يتناول فيه البعض هذا الموقف تناوولا هنا ، أو يرفض تناووله تماما ، فإن الاقلية لأنها بيضاء ، تقمع ، وأحيانا تقتل دون أدنى تردد الاغلبية ، وجريمتها الوحيدة أنها سوداء . وفي هذا الجحيم ، يوصل المناضلون من أجل الحرية ، والشعب الاسود الشهيد لجنوب افريقيا ، كفاحهم البطولي . وكانت الاضرابات الاخيرة ، التي أدت الى نتائج متوقعة ، طرد كثير من العمال ، وقتل النساء والاطفال ، وأعضاء المعارضة السوداء ، آخر شهادة على تصميم الاغلبية على قهر الفصل العنصري مهما كان الثمن .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وقد التزمت ثورة بوركيننا فاصو ، بدورها ، بالوقوف الى جانب الذين يقاتلون من أجل الحرية والكرامة . ولذلك فقد قدم شعبنا مساعدته لآخوته في جنوب افريقيا عن طريق صندوق مكافحة الفصل العنصري الذي تموله تبرعات طوعية . فضلا عن ذلك ، وفي خلال أيام قليلة ، اتخذت التدابير ليعقد في اوغادوغو منبر لمقاومة الفصل العنصري ، وذلك من ٨ الى ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وتعرف اللجنة المنظمة لهذا المنبر الدولي باسم بامباتا ، تخليدا لذكرى هذا المقاتل الجنوب افريقي الشجاع الذي اغتاله مجرمو بريتوريا في نزالة . ونأمل أن ينبه هذا اللقاء الدولي شعوب العالم الى النضال المستميت الذي يقوده ببسالة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وغيره من حركات التحرر في جنوب افريقيا للقضاء على نظام الفصل العنصري الكريه .

وبوركيننا فاصو ، التي تشارك المثل العليا للمناضلين من أجل الحرية في سعيهم لاقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاجناس ، تعتقد أن جنوب افريقيا وقد تحررت من الفصل العنصري ستكون عوننا ثمينا لاستعادة كرامة الانسان وتعزيزها .

وفي هذا المقام ، اسحوا لي ، بالترحيب ، كما فعلنا مع بلدان أخرى ، بقرار من قبل بقرار كندا بتطبيق العقوبات على نظام جنوب افريقيا العنصري حتى ولو أدى الأمر الى قطع العلاقات الدبلوماسية .

وعلى الرغم مما قيل ، فلا تزال جنوب افريقيا تتم أذاتها عن كلماتنا . في ناميبيا ، وهي رمز لعجز منظماتنا ، تستمر جنوب افريقيا بمساعدة حلفائها الامبرياليين ، ومستهترة بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، في نهب ثروات ناميبيا ، وتدوس بأقدامها حق الشعوب في تقرير المصير . وتجدد بوركيننا فاصو تأييدها للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد لشعب ناميبيا البامل . كما تجدد بوركيننا فاصو تضامنها النشط مع الاثقاء الافارقة على خط المواجهة الذين يتعرضون كل يوم للهجمات التي يشنها نظام بريتوريا العنصري من داخل أرض ناميبيا بقصد زعزعة استقرارهم ، دون أن يحرك ساكنا الذين يفرضون سيطرتهم علينا ، ويزعمون ان لهم رسالة عالمية .

وبالرغم من كل ما قيل ، فلم نستطع أن نحول دون تفجر الموقف في تشاد ، وهو موقف يهم بلادي كثيرا ، لأنه يشكل - بلا شك - تهديدا للسلم والامن في افريقيا . وينبغي لكل البلدان المحبة للسلم ، وبخاصة الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ، أن تبذل قمارى جهدها لخلق الظروف اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية فسي تشاد ، وذلك بانسحاب القوات الاجنبية ، ووقف كل أشكال التدخل الاجنبي . ومن هذا المنطلق تقوم بوركيننا فامو بجهود الوساطة بين الدولتين الشقيقتين ، ليبيا وتشاد ، وكذلك بين الفئات المختلفة المتعارضة العاملة على الساحة السياسية التشادية . وفي الوقت الذي يبذل فيه كل منا جهده لخدمة السلام حيثما هدد أو أنتهك ، وللعمل على التوفيق ولضمان أن يختار التشاديون والليبيون قوة الحجة بدلا من جدل القوة الغاشمة العمياء ، فمن المؤسف أن بعض الوفود الجالسة في هذه القاعة لا تزال تستغل معاناة هذين البلدين بالقاء كلمات غير بناءة .

أقول ذلك لأنه لو كان من السهل البت في نزاع بين دولتين تواجهان مشكلة حدود موروثا من عهد الاستعمار لأمكن لبوركينا فاصو ومالي أن تتجنبا الدخول في حرب الأشقاء .

اذن لنترك هذه المشكلة لمنظمة الوحدة الافريقية ونعطيها الوقت اللازم لان تواصل جهودها . وتدل النتائج التي توصلت اليها منظمنا في لوساكا ، ان كانت هناك حاجة الى دليل ، على أن إعادة الثقة والسلم بين هاتين الدولتين الشقيقتين لا تتجاوز قدرة افريقيا لو وضعت نهاية للتدخل الخارجي .

وفيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، لم يتغير موقف بوركينا فاصو . وهنا أيضا انقضى أكثر من عشر سنوات من المناقشات دون التوصل الى الحلول المتوخاة . ويأمل بلدي في أن يتخذ المغرب كل ما هو ضروري لتمكين جهود الأمين العام من النجاح . لقد تكلمنا سنوات طويلة عن الشرق الاوسط . وخاصة عن الاراضي العربية وال فلسطينية المحتلة التي ما زالت تعاني من البؤس . ومع ذلك ، مازلنا نشهد عن عجز أو عن عدم اكتراث ، أو عن كليهما معا ، تطبيق مبدأ "القوة هي مصدر الحق" والقوة في حالتنا هذه في يد المحتل الاسرائيلي . وهنا أيضا ، لم تنجح منظمنا في أن تكفل للشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في أن تكون له دولة مستقلة وذات سيادة . وهنا أيضا نجد أن البلدان القوية لم تشعر فقط أنه من الضروري أن تحاول إعادة اسرائيل الى جادة الصواب بأي نوع من أنواع الضغط .

ولبنان يحتضر ببطء وذلك على الرغم من كل ما قلناه . ولدينا من الاسباب التي تتزايد أكثر من أي وقت مضى والتي تجعلنا نخشى من أن التدخل الخارجي سيعرض للخطر وجود الدولة اللبنانية ذاتها وسيادة شعبها . وتأمل بوركينا فاصو في أن يلقي نداء الرئيس الجميل الذي وجهه هنا في أيلول/سبتمبر اذنا صاغية وأن يتم في أسرع وقت ممكن سحب جميع القوات الأجنبية على أن تستثنى بطبيعة الحال قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

اننا مافتئنا نتكلم طوال تسع سنوات عن بؤرة التوتر التي ولدتها حرب الأشقاء الدائرة بين ايران والعراق . وقد أصبحت هذه البؤرة محط الاهتمام اليوم ،

والعالم منشغل بها . ويتكلم البعض منا دون حرج عن مسألة فرض حظر على الأسلحة ، بينما لا يبدي أحد أي اكتراث أو اهتمام بما نقوله . ان الدعوة لاستعمال القوة أصبحت ضرورية ، ولكن بلدي يعارضها بشدة لأن الدافع وراءها ليس وضع نهاية لفقـدان الأرواح البشرية والامكانات الاقتصادية الذي سببته تسع سنوات من المجابهة العسكرية ، وليس حفظ السلم في المنطقة ، ولكنه حماية مصالح معينة . وأود أن أذكر ممثلي الدول أنه عندما أشيرت مسألة زرع الألغام في موانئ نيكاراغوا لم يكن هناك كثيرون يريـدون إعادة الأمور الى نصابها .

ومع ذلك ، لا يمكننا إلا أن نكرر نداءاتنا العاجلة الى هذين البلدين اللذين تربطنا بهما علاقات مشتركة في اطار حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي من أجل وقف الأعمال العدائية بينهما ومنع الآخرين من استفلالهما لجرّ العالم الى حالة لا يمكن النجاة منها .

ونفتنم هذه الفرصة لنرحب بجهود الأمين العام الرامية الى إحلال السلم في ذلك الجزء من العالم . ان الاسهام الذي حاولت بوركيننا فاصو تقديمه دائما تلمسا لحـل نهائي لهذا الصراع يهدف أولا وقبل كل شيء الى المحافظة على مصداقية منظمـتنا . ووقف الأعمال العدائية ، وهو هدف يتطلع اليه بلدي ، لا يمكن أن يستبعد تحديد مسؤوليات الاطراف عن هذا الصراع .

وفي آسيا ، مازال السلم يتعرض لخطر كبير بسبب الحالة في كمبوتشيا . ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يحلّ سلم مشرف للجميع بأسرع ما يمكن .

وعملية إعادة توحيد كوريا بالوسائل السلمية لم تتحقق بعد ، رغم اننا نتحدث عنها عاما بعد عام ، وهناك قوى تعمل على اقرار التقسيم من خارج كوريا تقوؤـ الجهود التي نبذلها لتحويل مساعينا في هذا الصدد الى نتائج ملمومة .

وفي أفغانستان تعطينا المظاهر الأخيرة للمصالحة الوطنية من الاسباب ما يجعلنا نأمل في أن هذه البؤرة من بؤر التوتر ستنتطفئ سريعا . ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بإنسحاب القوات السوفياتية .

ان سباق التسلح الذي مافتئنا نطالب به لسنوات طويلة يمضي على قدم وساق . وذلك لاننا صغار وليست لدينا أية وسيلة من وسائل القسر ، وقد بلغ اليوم ابعادا تخيف الذين كانوا بالأمس يستمتعون به . ان الضرورة تقضي الان بتحقيق نزع السلاح . وكما أكدت في العام الماضي ، فإن أكبر مأساة تتعرض لها البشرية في نهاية القرن العشرين تتمثل في عواقب التسلح المفرط ، وخاصة بالاسلحة النووية . والواقع أنه بالإضافة الى الخوف الذي ولده سباق التسلح في نفوس الذين يستطيعون تقدير نتائجه . هناك حقيقة مؤلمة وهي أن سباق التسلح هذا قد أهدر موارد بشرية ومادية هائلة كان ينبغي تخصيصها لنزع السلاح العام والكامل . وفي هذا السياق تتلاشى آمالنا في امكانية وضع تلك الموارد في خدمة التنمية .

ومن بين المشاكل التي ما زالت تثقل على عالمنا هذا العام الازمة الاقتصادية الدولية الناجمة عن الاختلال في العلاقات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية . ومن العوامل الرئيسية لهذه الازمة البيئية الدولية غير المؤاتية ، ومعدلات التبادل التجاري دائمة التدهور ، والانخفاض المستمر في أسعار السلع الاساسية ، والانخفاض المزعج في تدفق الموارد المالية ، ومشاكل الديون الخارجية وخدمتها . وما من شك في أن العامل الاخير يمثل المشكلة الاساسية في الازمة لان حله يمكن أن يؤدي الى حل العوامل الاخرى .

ومع ذلك ترى بوركيننا فاصو ، التي تعرفون جميعا موقفها ، أنه اذا كان لا بد من جعل مشكلة الديون موضوعا يسوى بالحلول الوسط نظرا للاتجاه الحالي للبلدان المدينة ، فإن هذه المشكلة يمكن حلها بربط عمليات السداد بحصيلة الصادرات . على أن يأخذ هذا الربط في الاعتبار قدرة البلدان المدينة على السداد وجهودها في عملية التنمية .

ومن الواضح أن السياق الحالي للازمة والاختلال الموجود في الاقتصاد العالمي يزيديان من صعوبة عملية التنمية في بلدان مثل بوركيننا فاصو .

وبالرغم من الجهود والتفحيط التي بذلناها على الصعيد الوطني ، مازالت عملية التنمية المكشفة التي وضعناها منذ عامين من أجل اقامة بنية أساسية اقتصادية

لبلدنا تحت رحمة الكوارث الطبيعية ، مثل الجفاف المحتمل حدوثه دائما وغزو أسراب الجراد وكذلك تحت رحمة التمويل الدولي . وعلى الرغم من هذه الصعوبات ، يحدونا أمل وطيد في أن نحقق بعض الأهداف التي من بينها اقامة بنية أساسية للاتصالات تؤدي إلى انفتاح بوركيننا فاصو ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية بوضع سياسة متسقة متعلقة بالمياه والتشديد على تحديث القطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية واقامة قاعدة للصناعات الزراعية ، وقبل كل شيء مكافحة التصحر .

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ، تجدر الإشارة بأن شعبنا يخوض منذ عامين نضالا مكثفا لإعادة التوازن إلى النظام البيئي . ويتم الاضطلاع بذلك العمل على ثلاث جبهات ، وقد عرف باسم "النضالات الثلاثة" . ويتمثل العمل على الجبهة الأولى في اتخاذ سلسلة من التدابير التي ترمي إلى وضع نهاية لممارسة تقليدية تسبب تآكل الغطاء النباتي ، ألا وهي حرق الشجيرات التي يقوم بها الفلاحون عادة أثناء عمليات الصيد أو تطهير الحقول . ويتمثل العمل على الجبهة الثانية في محاولة تنظيم عملية جمع حطب الوقود بطريقة عشوائية من أجل حماية الأشجار والغابات . أما النضال الثالث فيتعلق بمشكلة تنقل الحيوانات التي تؤدي بسبب الرعي غير المنتظم إلى تدمير الثروة النباتية . وعلاوة على ذلك ، تنظر بوركيننا فاصو في مجال النضال لمكافحة التصحر في وضع برنامج واسع لإعادة التشجير . وينطوي هذا البرنامج على مشروع لاقامة حزام أخضر ، يحيط المنطقة الأشد تأثرا بالجفاف بحزام من الأشجار يمكن أن يمتد عرضه إلى ٢٥ كيلومترا وذلك لمنع زحف الصحراء .

ومثل هذا البرنامج ، نظرا إلى نطاقه ، يتطلب لتنفيذه موارد ضخمة لا تتوافر في بلادي على الإطلاق . ومازال الامل يراودنا في أن يساهم المجتمع الدولي بفعالية وكفاءة في تنفيذ هذا المشروع ، الذي تظهر أهميته بجلاء أمام الجميع بكل تأكيد .
وفيما يتعلق بتنفيذ عمليتنا الإنمائية ، شمة عامل توليه بوركيننا فاصو أولوية مطلقة هو إدماج المرأة في جميع القطاعات .

في ٨ آذار/مارس ١٩٨٧ ، احتفل باليوم العالمي للمرأة في واغادوغو . وبهذه المناسبة ، أعلن رئيس مجلس الثورة الوطني ، رئيس بلادي ، الرفيق توماس سانكارا ، عن قرب اعتماد خطة العمل الوطني للمرأة في بوركيننا فاصو . وخطة العمل هذه ، وأقتبس من الرئيس ،

"ليست قائمة بالاماني الخادعة ، وينبغي أن تكون دليلنا المضئ من

أجل تكثيف عملنا الثوري" .

ومرة أخرى ، ستبرهن هذه الخطة على الأهمية الكبيرة التي يعتزم شعبنا أن يعلقها في المستقبل على إدماج المرأة إدماجا كاملا وتاما في عملية التنمية في بلادنا .

ولضمان احترام هذا الالتزام على نحو فعال ، سيجري إعداد الاحصاءات التي توضح بالضرورة الجزء الذي تم إنجازه من الأعمال التي تفيد المرأة أو تعنيها . ولكي نقوم بذلك ، وأقتبس من رئيسنا مرة أخرى ، ينبغي

"أن يضع جميع صانعي القرار قضية المرأة نصب أعينهم في كل وقت وفي

جميع مراحل إعداد العمل الإنمائي وتنفيذه ، لأن تصور إعداد أي مشروع إنمائي دون مشاركة المرأة يعني ألا يستعمل المرء سوى أقل من نصف قدراته المتاحة ، ومن ثم يسلك الطريق المؤدي إلى الفشل" .

ولذلك ، نأمل أن تتحرر المرأة نهائيا في بوركيننا فاصو في القريب العاجل من ضغوط وقيود المجتمع التقليدي ، وتتمكن من القيام بأي عمل وممارسة أي مهنة باستثناء "أقدم مهنة في العالم" - الدعارة . والواقع أنه في مواجهة تدني المرأة التي تعمل بالبغاء ، بدأنا حملة ترمي إلى رد اعتبار البغي .

إن هذا الاهتمام ذاته من أجل رد الاعتبار كان مبعث فكرة القيام بحملة لحل مشكلة التسول واتخاذ التدابير المماحية لها . وقد نظمت برامج التضامن في المدن الرئيسية في بوركيننا فاصو . وألحق بها المتسولون ، واتخذت الإجراءات اللازمة لتأهيل من لديه القدرة على الاستفادة من أدنى تدريب على العمل .

والهدف من حملتي الكفاح ضد البغاء والكفاح ضد التسول هو النهوض بعاداتنا الاجتماعية وبناء مجتمع جديد للمستقبل يعيش فيه الرجل والمرأة على قدم المساواة ، في صحة بدنية وعقلية ، حياة سعيدة وكريمة .

وفي هذا المجتمع الجديد الذي نسعى إلى بناؤه ، نود أن يتخذ رجالنا ونساؤنا موقفا سويا في مواجهة حالة التخلف التي نعيشها . ولقد شجّر البعض بقرارنا الذي يدعو إلى ارتداء الملابس التقليدية لبوركينا فاصو المصنوعة من أقطاننا المحلية بدلا من الملابس المستوردة المألوفة . وهذا القرار ، على غرار قرارنا باستهلاك أقل قدر ممكن من الاغذية المستوردة وإحلال البدائل الوطنية محلها ، عملنا على حمايته عن طريق شعارات " اشتر مصنوعات بوركيننا فاصو " .

وفضلا عن هذه الاستجابة التي ترمي أساسا إلى إيقاظ الشعور بالواجب في ضمير كل منا لحماية اقتصادنا الضعيف ، حيث نستهلك العديد من المنتجات المستوردة على حساب منتجاتنا الوطنية ، فإن هذا السلوك ، إذا تكفلنا به ، سيكون له أثره على إنتاجنا الزراعي والصناعي . ومن ثم ، يفضي الشراء من منتجات بوركيننا فاصو جنبا إلى جنب مع عملية إنتاج مصنوعات بوركيننا فاصو . فما الذي يمكن أن يكون طبيعيا أكثر من ذلك في سياق عملية التنمية السوية ؟

لقد حرصنا على الكلام بالرغم من أن فضيلة الكلام لا تكفي لأن نتعلم الحكمة ، ولا تكفي لأن نفرس في نفوسنا الرغبة في العمل . وقد كان الأمر على هذا النحو لأنه نادرا ما تقترن كلماتنا بالاهمية اللازمة لتحويلها إلى أعمال ملمومة . وكان الأمر على هذا النحو لأننا كثيرا ما نتحدث في اتجاه ثم نعمل في الاتجاه المضاد .

وكانت الامور على هذا النحو لاننا تركنا ، رياءً ، للاميين العام ، الذي تكتنفه وتعمف به كل هذه المشاكل التي وصفها لتوي ، القيام بالمهمة العسيرة ، مهمة كفالة تنفيذ مقرراتنا وقراراتنا التي يبدو أننا نعمل كثيرا على تقويضها .

وقد كانت الامور على هذا النحو لان الذين يسيطرون على العلم والتكنولوجيا سخروا الإنسان في خدمة التقدم بدلا من تسخير التقدم في خدمة الإنسان .

ومع ذلك فلا ينبغي أن تؤدي بنا هذه النتائج الكثيرة إلى التراخي . فنحن نشعر ، من جانبنا ، أن العكس هو الصحيح ، لأن الثورة هي العمل . باسم إيماننا الثوري ، وباسم إيماننا الراسخ بالتحويل النوعي للإنسان ، حضرنا وحاولنا أن ننقل إليكم بمراحة تامة ما نشعر به تجاه المشاكل التي تواجه الإنسان ، وكيف ننظر إلى المشاكل الحالية التي تواجه الإنسان .

ونحن نأمل أن تولي هذه الدورة الثانية والاربعون الاهتمام للعمل البناء أكثر مما توليه لميافة الاماني الخادعة ، حتى تخطو منظمتنا على طريق تتمكن فيه في المستقبل القريب من القضاء على التفاوت الاجتماعي ، ومعالجة نواحي الظلم ، والتغلب على الخوف ، وإزالة بؤر التوتر .

خطاب الكوماندر ديزيري د. بوتيرسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تسمع الجمعية العامة الآن

إلى خطاب رئيس حكومة جمهورية سورينام .

اصحاب الكوماندر ديزيري د. بوتيرسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام إلى

المنمة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أرحب مع بالـغ

السرور برئيس حكومة جمهورية سورينام ، معادة الكوماندر ديزيري د. بوتيرسي ، وأن أدعوه إلى الإدلاء بكلمته في الجمعية العامة .

السيد بوتيرسي (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني أمثل

أمام هذه الجمعية للمرة الثالثة لكي أستكمل قمة بدأت في سردها منذ عام مضى على وجه الضبط .

أمثل أمامكم اليوم ، لأن وعد الحرية في بلادي ، كما في بلاد كثيرة في أنحاء العالم ، وعد مقدس .

أمثل أمامكم اليوم ، لأنه قبل يومين فحسب ، دوى صوت شعب سورينام عاليا ، وأعرب عن رغبته في حياة جديدة وبداية جديدة . أمثل أمامكم اليوم لأخبركم بأن شعب سورينام قد وضع لتوه دستوره .

أتكلم أمامكم اليوم وقد بدأت بذور التغيير الثوري التي زرعناها عام ١٩٨٠
تؤتي ثمارها وتغذي شعب سورينام الذي يوشك على اختيار ممثليه عن طريق انتخابات حرة
ونزيهة تجرى بموجب دستوره .

وقد حفل تاريخنا منذ عام ١٩٨٠ بالاضطرابات والسعي الى تحديد مسار يتماشى مع
مطالب واحتياجات شعبنا . إننا بلد ذو ماضٍ مماثل لماضي عدد كبير منكم . فقد كانت
سورينام مستعمرة تحكمها حكومة بعيدة تعتبر شعبنا وشرواتنا الطبيعية ملكية شرعية
لها . واستغلت الثقافات شديدة التنوع التي يتألف منها مجتمعنا وبثت روح الشحان
فيما بينها لمنع نشوء أمة موحدة ، مما أدى الي تأخر استقلالنا وبعد أن تحقق تقرير
المصير ظلت مخلفات ماضيها تعوق نمونا .

ففي عام ١٩٨٠ اتخذت أخيرا خطوات لازالة آثار التبعية الاستعمارية . فلم يكن
بوسعنا أن نبقى مكتوفي الأيدي بينما نسيج مجتمع سورينام أخذ في التحلل والتعفن .
وهكذا أقدم بعضنا على تصرفات لا تخلو من الاستغزاز ، ولكن من المؤكد أن الغرض منها
لم يكن بناء أي أمجاد شخصية . إذ كانت القضية التي ندافع عنها هي قدسية سورينام
وكان هدفنا هو تحسين أطوال شعبها وتحقيق رخائه . وتعهد العسكريون في ذلك الحين
بإعادة السلطة الى الحكومة المدنية . وأعلنا آنئذ وأن هذا الانتقال سيجري عندما
يتم اصلاح القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية من المجتمع بحيث
تلائم سورينام الجديدة القادرة على تلبية احتياجات كل مواطنيها ، أغنياء وفقراء ،
مولدين وهنود امريكيين . واوروبيين وآسيويين وافريقيين .

وكما أعلنت أمام هذه الجمعية ، فإن عملية بناء الأمة في بلد ذي ماضٍ
استعماري وينتمي سكانه الى أعراق متعددة مهمة حساسة وصعبة . إلا أنني لن أتقدم
اليوم بأي أعذار ولن أتكلم عن العقبات التي مازالت تعوق تقدمنا . إذ يشرفني اليوم
أن أؤكد مجددا التعهد الذي قطعناه على أنفسنا منذ سبعة أعوام وأن أقدم الى العالم
جمهورية سورينام الحرة والديمقراطية .

فمنذ يومين اعتمد دستورنا في حضور المراقبين الدوليين وهو وثيقة مستمدة من تاريخ شعبنا الحافل وتجاربه ومعارفه الزاخرة . فقد بدأ ، منذ سبعة أعوام ، حوار بين فئات الشعب تفجر معه ما لدى مجتمعنا من موارد ضخمة . إذ شارك فيه ممثلون عن قطاعات عريضة من المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وتحولت الطاقة التي انسابت من هذا الحوار وطمؤنا الى مجتمع ديمقراطي حقيقي الى جمعية وطنية تضيف الى المناقشات الطابع الرسمي ومفة الشرعية . وليس هذا مجرد بادرة تنم عن حسن النية من جانب الحكومة بل إن انشاء تلك الهيئة عمل اقتضاه نضج دولة سورينام ؛ عمل يدل على حبنا لوطننا سورينام وعمل يعبر عن إيمان بآمال وقدرات شعبها .

وقد شرعت الجمعية الوطنية في صوغ وثيقة لتكون الاساس الذي تقوم عليه سورينام الحرة والمنفتحة . وتستمد الوثيقة التي صدق عليها الشعب ، قوتها ومصلاحتها من المشاركة السياسية على أوسع نطاق شهدته البلاد على امتداد تاريخها . إنها قانون أعده الشعب من أجل الشعب . وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر أي في غضون أسابيع من اليوم ، ستجرى الانتخابات العامة ليعبد عهد من الحكم المدني .

والجيش لديه الاستعداد لقبول نتائج هذه العملية ولديه الرغبة في ذلك ، كما انه ملتزم بالدفاع عن سلامة سورينام وسيادتها الوطنية وتأمينها من أي تدخل .

هذه لحظات تاريخية بالنسبة لشعب سورينام . ولكننا لم نبلغها دون أن نبذل الجهد والعرق والتضحيات ونفقد أرواح بشرية . فقد كان الطريق الى الديمقراطية مغروشا بعقبات كثيرة وغير متوقعة . إذ صادفتنا خلال رحلتنا تقلبات الاقتصاد الدولي ؛ عالجتنا عدم الاطمئنان الى اتخاذنا مسارا مغايرا لماضينا الاستعماري وواجهنا ، للأسف الشديد ، رماس الذين سعوا الى تقويض جهودنا . وهذه هي آخر العقبات وأكثرها إيلاما للشعب في سورينام فأثناء محاربة هؤلاء الطفيليين ، سقط رجال ونساء وأطفال تحت وابل نيران صراع يمقتونه ولكنهم عجزوا عن النجاة بأنفسهم منه .

وقد صعد هذا القتال من الازمات الاقتصادية التي كانت غير منظورة ومفروضة فرضا غير عادل على بلدنا . وعندما رأت آخر بقايا الاستعمار أن من المناسب أن تبقى الاستقرار الاقتصادي رهينة لتوجيه السياسة الداخلية ، حكمت على شعب سورينام بمستقبل من عدم اليقين والمحن . وفي أعقاب هذه الأعمال الشريرة ، اندلع العنف . ولم يتصرف المرتكبون انطلاقا من معنى نبيل من أجل الازدهار ، ولكن بسبب استحواذ الانتقام الشخصي وبوصفهم عملاء للاستعمار . ولم ير شعب سورينام الشرقية بديلا من الهرب من البلد إلى غيانا الفرنسية المجاورة ، كملجأ من حرب مزقت وجوده . ونود أن يعود هذا الشعب إلى دياره . إن أفراد هذا الشعب مواطنو سورينام وينبغي أن يشعروا بالأمن في بلدهم . وقد ناشدنا اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بالتشاور مع حكومة فرنسا ، أن تساعد في هذه العملية على أساس دائم . ولكن الأهم من ذلك ، أننا ينبغي أن نطالب الحكومات والأطراف التي تؤيد أو تشجع العنف في بلدنا بأن تتوقف فورا عن إجراءاتها . فالأرواح التي تفقد لا تفقد لأي قضية على الإطلاق - أن شعبنا يموت بلا سبب . وباسم الديمقراطية ، أيدت الدول الخارجية وشجعت استمرار هذا العنف الفوغاشي . ومن خلف براميل البارود تظاهرت بأنها تنقل الديمقراطية إلى سورينام . والتزمت بتمزيق العملية التي تطبق حاليا ، وهي عملية يتضح أنها تحقق نجاحا عظيما ويعجزها الكثيرون من أفراد شعب سورينام . كيف يمكن إذن أن تكون الديمقراطية هدفا للذين يؤيدون الارهاب في جمهورية سورينام ؟ وكيف يمكن أن يخدم الارهاب أي شعب في أي ركن من أركان المعمورة ؟

في هذه المرحلة اغتتم الغرمة لاعبر عن امتنان شعب سورينام للبلدان التي أيدتنا في محنتنا ، وفي الوقت ذاته ، نتطلع إلى مزيد من التفهم والتأييد من جانب أمم أخرى .

أود أن أتوقف هنا لأهنتكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وإنني واثق من أنه تحت إرشادكم وقيادتكم ، سيتم تناول الكثير من الازمات التي تواجه العالم ، تناولا منطقيا وحصيفا وفعالا .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لاهنئ السيد جودري ممثل بنغلاديش على الطريقة المتميزة التي ترأس بها الدورة الأخيرة للجمعية العامة . ونود أن نضيف تهانئنا وأفضل أمانينا لمساعيه المستقبلية .

أمدقائي ، المشاكل تحيط بنا من كل جانب . فالأخ يقاتل أخاه في الشرق الاوسط وآسيا وأمريكا الوسطى . والقمع مستمر في أكثر أشكاله وحشية في الجنوب الافريقي . وكان من الحتمي أن تناول معظم ممثلينا في الجمعية العامة حتى الآن تلك الازمات الدولية الرئيسية . ولئن أمكن أن يبرر نطاق وطبيعة تلك الازمات أية مناقشة مطولة ، فإننا نكتفي في هذه المناسبة بالإشارة إلى إسهاماتنا في الدورات التي عقدتها الجمعية العامة سابقا .

تشني حكومة سورينام على جهود رؤساء أمريكا الوسطى لابرام معاهدة سلم اقليمية .

ونؤيد من كل قلبنا جهود مجلس الأمن والأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار لإيجاد حل سلمي للصراع الدائر في الخليج .

وإن شعب سورينام ، على غرار بقية شعوب العالم ، قد رحب بالخطوات الملموسة التي اتخذتها الدولتان العظميان صوب تخفيف التهديد النووي . بيد أن إنجاز أي شكل من أشكال السلم الدولي لا يمكن الابقاء عليه إلا إذا استخدمت الموارد المحررة نتيجة له في إعادة إقامة نظام اقتصادي دولي . فالجزء الذي يعاني من البشرية لا يمكن أن يجد راحة في غياب التهديد النووي وحده .

ورغم ذلك ، أجد لزاما على أن أعود الآن إلى السؤال الذي طرحته قبل لحظات : ما هي الديمقراطية ، وكيف يمكن أن يؤدي هذا الهدف السامي إلى العنف والموت اللذين يعصفان بالكثير من أرجاء المعمورة ؟ الديمقراطية يمكن أن تعني أشياء مختلفة كثيرة لشعوب مختلفة كثيرة . والديمقراطية بتعريفها الدقيق تمثل مبادئ التكافؤ الاجتماعي واحترام الفرد . وتلك مفاهيم بسيطة بما فيه الكفاية . ولكن تحقيقها صعب إلى حد كبير . فالديمقراطية فكرة مجردة لا تفهم بسهولة . وهي حالة هشّة من الوجود ينبغي تنفيذها ، وتعظيمها وتدريبها . وإذا تم التوسع في تفسيرها إلى أبعد من الحد

الطبيعي فإنها تتدنى فتصبح حالة من الغوض وانعدام القانون . ولكن إذا لم يسمح لها بأن تزدهر وبأن تتخذ مميزات فريدة لمن يتمسكون بها ، فإنها تفتقد القوة والحيوية اللازمتين لأن تكون مثمرة . وليس هناك احتكار للحكمة في هذا العالم ، كما أنه ليس هناك احتكار للفضيلة . وتسمى كل من أمننا إلى تحقيق درجة من الحرية والكرامة الوطنيتين ، بما يتفق مع مفهومها للديمقراطية . وهي نظام يمكن في ظلّه للآراء المتعارضة والمختلفة أن تزدهر أو أن تختفي وفقا لميزة حكمة تلك الآراء .

وأكرر على أسماع دول العالم العظمى : ليس هناك احتكار للحكمة ، ولا احتكار للفضيلة . وأقول لها أيضا ما يلي : إنك تمتلكين ميزات هائلة ، وقد سخرت أعتى القوى على وجه الأرض . ولكنك في أغلب الأحيان تفتقرين إلى القدرة البسيطة على التفاهم والتعاطف . وتصرين على أن طريقك هو الطريق الصحيح ، وتحتقرين من يسعى إلى اكتشاف الحقيقة لنفسه . أتوصل إليك ألا تستبقي الحكم ، وأن تتيحى لدول العالم النامية نفس الفرص التي أتاحت لك . الكثيرون منا في حركة عدم الانحياز لا يودون سوى الدخول في مسار من اختيارهم . ولكن كثيرا ما تشوّه الخطوات الأولى بمعايير من وضع طرفي معركة العبارات الطنانة . ولو كان قلقك على مستقبلنا يقوم على اهتمام حقيقي برفاهة شعبنا ، لاستفنا تعديل استساغة أكبر .

هناك الكثير الذي يمكننا أن نعلمك إياه ، ويمكننا بالطبع أن نتعلم منك . ولكن كيما يحدث هذا التبادل ، وكيما يتأتى هذا الاتحاد ، لابد أن تكون هناك ثقة متبادلة واحترام متبادل . ولا يمكن النهوض بذلك في جو من الخوف والشعور العقائدي بصواب الذات .

أنتم ، أعضاء المجتمع الدولي الرواد ، بإمكانكم أن تقودوا العالم إلى ملم أكثر استقرارا ودواما . ولا يجوز لكم أن تستخدموا ثروتكم أداة سياسية لإجبار الغير على الامتثال لسياساتكم أو الالتزام بمعتقداتكم . وإذا كانت مواقفكم سليمة وعلى أساس صحيح ، فالوقت سيثبت ذلك . إن المعونة الانمائية هي مفتاح الثروات الثقافية والتاريخية ، والاقتصادية - بطبيعة الحال - التي يمتلكها العديد من بلداننا ، والتي ما زالت قابضة تنتظر استكشافها واستخدامها . ولكن سوء التفاهم الذي كاد أن يعم على الساحة الدولية ، والعدوان السياسي الذي يتجلى في العنف ، والمحنة الاقتصادية التي تهدد الدول الصغيرة المدينة بل وتهدد أيضا المجتمع العالمي بأسره ، ماهي إلا أعراض للعزوف عن التوصل إلى حلول وسط مع شعوب لها رؤى مختلفة .

وفي هذا الصدد أتوجه بالنداء التالي إلى ممثلي وسائط الاعلام الجماهيري الدولية الذين يغطون جلسة اليوم : إن كلماتهم وآراءهم تصل إلى الملايين ، وتشكل آراء سكان العالم ، والأعباء التي ينوء بها بلد وشعبه يمكن التخفيف منها إذا أبقيت

قنوات الاتصال مفتوحة وبمعية عن الاشارة الصحفية التي تستهدف زيادة الترويج بدلا من طرح جانبي الرأي في خلاف ما . احثهم على ان يتبينوا وان يقبلوا المسؤولية الهائلة التي تنطوي عليها وظيفتهم ، وان يتصرفوا بطريقة مشرفة وعادلة .

إننا في سورينام نبدأ مرحلة جديدة من حياتنا ، يتمثل جانب هام منها في سعينا أن نصبح بحق جزءا لا يتجزأ من منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي . وأعرب عن تقدير حكومتي القلبي لمن ساعدونا عبر نضالنا . وبطبيعة الحال سنتعلم من محننا ومن الصعوبات التي واجهناها . وفي المرحلة التي دخلناها الآن لدى تناولنا لقضايانا الداخلية والخارجية ، سنفتنم كل فرصة يمكن أن تؤدي إلى تفاهم وتعاون أوسع نطاقا . فدون مناخ حقيقي من الاحترام والتفاهم والتعاون سيكون مستقبل البشرية أصعب كثيرا مما نتصور ، وسنجز أقل كثيرا مما تتصور كل أمة من أممنا .

سيدي الرئيس ، لقد أتيت إلى الجمعية العامة أساسا لكي أمحج سجل بلادي - سجل ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا . ونحن نعلم أن تطلعات شعب سورينام إلى السعادة والازدهار هي نفس التطلعات التي ترنو إليها كل شعوب عالمنا ؛ ولا عجب في ذلك ، فهي تعكس الاهداف السامية الواردة في ميثاق منظماتنا ، الأمم المتحدة . ويحق لنا إذن ، شأننا شأن سائر دول العالم ، أن ننتظر من هذه المنظمة كل تأييد ممكن لتحقيق اهدافنا .

ولئن كان حل كل مشاكلنا الرئيسية سيستغرق وقتا ، فإننا نأمل أن تتمكن منظماتنا النبيلة ، الأمم المتحدة ، في القريب العاجل من أن تقدم للعالم بدايات مشجعة لحلول طال انتظارها كثيرا .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر

رئيس حكومة جمهورية سورينام على البيان الهام الذي أدلى به توا .

امطح السيد ديزيري د. بوتيرسي ، رئيس حكومة جمهورية سورينام من المنصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠